بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي وآثاره على الدولة القطرية العربية

(2015 - 2000)

The Political Dimension of the Arab Security and Its Impact on the Arab Nation-States (2000-2015)

إعداد الطالب

محمد مقبل ناصر العليمات

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم السياسية

2015

تفويض

أنا الطالب: محمد مقبل ناصر العليمات، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع : ....

التاريخ :..22../..7.../ 2015

إقرار

أنا الطالب: محمد مقبل ناصر عليمات **الرقم الجامعي: (1320600008)**

التخصص: العلوم السياسية **الكلية: معهد بيت الحكمة**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان :

" الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي وآثاره على الدولة القطرية العربية(2000 – 2015) "

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو بحوث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العُمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأية صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب:............................. **التاريخ: 29/ 7 /2015م**

قرار لجنة المناقشة

الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي وآثاره على الدولة القطرية العربية (2000 - 2015)

The Political Dimension of the Arab Security and Its Impact on the Arab Nation-States (2015-2000)

إعداد الطالب

محمد مقبل ناصر عليمات

الرقم الجامعي

(1320600008)

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمه . (مشرفاً ورئيساً)
	الأستاذ الدكتور محمد عبد الكريم محافظة. (عضواً)
	الدكتور علي عواد الشرعة (عضواً)
	الدكتور عاهد مسلم ابو ذويب (عضواً)

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية نوقشت وأوصي (بإجازتها) يوم .... ، الموافق : 29 / 7 /2015م .

د

الإهـداء

إلى من أوصاني ربي بهما خيراً، إلى من كانت دعواتهما لي في السّر والعلن

خير زادٍ والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما وأدامهما.

إلى أخواني وأخواتي الأعزاء وإلى أبنائهم جميعا.

إلى كل الأصدقاء.

إلى كل من أنار لي طريق العلم .

إلى كل من كان له يد في أن أقطف ثمرة علمي أُهدي جهدي المتواضع هذا.

شكر وتقديـر

بسم الله الرحمن الرحيم، و الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد ..

بتوفيق من الله عز وجل وصلت هذه الدراسة إلى نهايتها، و لا يجد الباحث إلا أن يتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من قدم المساعدة، ويد العون بالنصيحة وتقديم الملاحظات.

وأخص بالذكر **أستاذي الدكتور الفاضل محمد عوض الهزايمه** وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من قدم المساعدة للباحث، وساهم في إخراج هذه الرسالة.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الملخص باللغة العربية

الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي وآثاره على الدولة القطرية العربي 2000 – 2015

إعداد الطالب: محمد مقبل ناصر العليمات

إشراف الاستاذالدكتور: محمد عوض الهزايمة

هدفت الدراسة إلى بيان الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي وآثاره على الدولة القطرية العربية ،وقد قامت هذه الدراسة على فرضيه مفادها أن الغذاء العربي لا يحقق الأمن الغذائي للدولة القطرية العربية، ويحول بينها وبين التبعية لأسواق الغذاء العالمية، وهذا يجنبها الآثار السياسية السلبية والتي تترتب على شحّ الغذاء وعدم وفرته، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لكون الظاهرة الغذائية تتطلب وصفاً عند دراستها، ولبيان الوزن النسبي للعامل الغذائي ودوره في عملية سد نوافذ التبعية الغذائية للأسواق العالمية. وذلك للتحقق من صحة الفرضية وتحقيق أهداف الدراسة وأهميتها.

وقد توصل الباحث إلى صحة الفرضية التي ذهب إليها، كما أوصلته إلى عدة استنتاجات كما أن الوطن العربي سوق استهلاكي من الناحية الغذائية، وأن الإنتاجية العربية لأترقى إلى مستوى الاكتفاء لسكان الوطن العربي، وأن جهود رسم سياسة التنمية الزراعية ضعيفة في البلاد العربية ولا ترتقي إلى مستوى الإمكانات العربية المتاحة، وإن مشكلة الغذاء في الوطن العربي ما هي إلاّ علامه على فشل السياسات الاقتصادية والسياسية، وهذا بدوره يشرع الأبواب للطامعين بالتدخل في السياسات الخارجية والداخلية العربية وتدميرها.

إن ماسبق من أوجب توصيات عده منها: اللجوء إلى التخطيط المدروس في إي قرار يتخذ بشان الغذاء العربي، وتشجيع البحث العلمي الزراعي طمعاً في زيادة الإنتاج العربي، وتوفير الحماية اللازمة للمنتج العربي بخفض الضرائب، وتشجيع التعاون الزراعي، وتقديم جميع أنواع التسهيلات من قروض ومنح وتعويض عن الأضرار وإغلاق الباب أمام المنتج غير العربي إلا لظروف الحاجة.

الفصل الاول:

المقدمة و الاطار النظري للدراسة

المقدمه

برزت على الصعيد العالمي في بديات سبعينيات القرن العشرين مشكلة الغذاء عندما شعر العالم بمخاطر تزايد الفجوة بين معدلات الطلب على الغذاء، ومعدلات إنتاجه وهي فجوة تعاني منها أقطار العالم الثالث، ومنها الوطن العربي وقضية الغذاء في الواقع هي الجانب المؤثّر في قضية الزراعة، ونحن عندما نتناول بالحديث الحاجة الغذائية للمواطن العربي يتبادر إلى أذهاننا الحديث عن الموارد الطبيعية الزراعية والتي تتمثل بالأراضي الزراعية والمياه ، فالوطن العربي يعد من الأوطان قليلة الأراضي الزراعية والمفتقرة للمياه التي تحتاجها الأراضي الزراعية مما جعله عرضة للتبعية الغذائية لأسواق الدول المنتجة للمواد الغذائية.

بالإضافة إلى النزاعات في عدد من دول المنطقة وحالات الجفاف والتقلبات المناخية الحادة، هناك تحديات هيكلية تتعلق بارتفاع النمو السكاني، ومحدودية الموارد الطبيعية، وبالأخص منها المياه، والتغير المناخي، وانخفاض الإنتاجية بصورة عامة، ناهيك عن الانكشاف الشديد لارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، نظراً لأن جميع الدول العربية هي مستوردة صافية للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لتأمين معظم حاجاتها فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني سنوياً، وزيادة التوسع العمراني، والنمو البطيء في إنتاج الأغذية على المستوى المحلي، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك، ويرجح أن تستمر في الاتساع، فيما يتزايد الاعتماد الشديد على الاستيراد لتلبية حاجات،

مما يجعل العالم العربي عرضة للارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء(الاتحاد العام لغرف التجارة،2014: 3).

فبالرغم من أن الدول العربية قد استقلت سياسياً وانتهت مرحلة الاستعمار فيها تقريبا قبل نصف قرن إلا إنه ظلت تابعة اقتصادياً للدول الرأسمالية الغربية المتقدمة والتي تسببت في تخلف تلك الدول حيث مثلت تلك التبعية وجهة الاستعمار الجديدة ،وقد شكلت التبعية الغذائية أحد أهم مفاصل التبعية الاقتصادي، فقد جاءت تلك التبعية نتيجة تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموماً والغذائية على وجه الخصوص بسبب ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي والقفزة النوعية في الدخول الفردية في بعض الدول العربية(النفطية منها)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهميّة النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية(الشوك،2010: 1).

وبشكل عام يمكن توضيح العناصر التي تجعل من مسالة الأمن الغذائي ذات اهتمام لدى كافة الوحدات السياسية الحاجة اليوميه للغذاء ويعد الغذاء من الحاجات الاساسية للفرد ، وهو مصدر رئيسي للحياة ، لذا لا يمكن تاجيل عملية تأمينه الى مراحل زمنية بل هي ملازمة لقرارات وجهود الجهات الرسميه المسؤلة عن توفيره للافراد بما يسد الحاجة وبمعنى اخر ان اهمية الغذاء تصل الى متطلباته الاساسيه واليوميه لضمان استمرار حياة افراده وديمومة حركة المجتمع . والسيادة ان عنصر السيادة واستقلال القرار السياسي بعيد عن عواقب التبعية ، تجعل من دوائر الاهتمام بمسالة الامن الغذائي ذات استمراريه في البحث عن كافة السبل وتوظيف الوسائل القادره لتمكين القرار السياسي في مختلف المجالات ليعبر عن إرادة الدولة بكل مكوناتها .ورتفاع الاسعار يشكل ارتفاع اسعار السلع الغذائيه الاساسيه أحد التحديات الكبيرة للكثير من دول العالم ، مما يسهم سلباً في ارتفاع القيمة الكليه للفجوه

الغذائية ، فعلى سبيل الميثال : ارتفعت التكلفه من (2.4) مليار دولر في الوطن العربي في بداية السبعينات من القرن الماضي الى متوسط (12.5) مليار دولار خلال الثمانينات والتسعينات ، وال قرابة (18) مليار عام (2006) وليصل الى ما يزيد عن ضعف الرقم مع نهاية (2012) ولتصل بذالك الى حوالي (37) مليار دولار حسب مصدر منظمة الاغذية والزراعة الدولية (فاو).مما اسهم ذلك بشكل ملفت في اهتمام مراكز الدراسات في تبني إقامة المؤتمرات العلمية للبحث عن روئ علميه واجرائية تخفض نسبة الفجوه الغذائيه العربيه والتي ارتفعت نسبة استيراد السلع الغذائيه إلى قرابة (90%) لسد حاجات الشعوب العربية ، على الرغم من توافر المواد الطبيعيه والمتنوعة التي تملكها غالبية الدول ، والمتمثله بالقدرات الماليه والبشريه وسعة الحيز الجغرافي من الارض والمياه .(المقداد محمد : 5)

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من كون الآثار السياسية التي يتركها الغذاء على الدولة القطرية ،وقد تؤدي إلى تبعيتها لأسواق الدول المنتجة تؤدي إلى السماح بتدخلات سياسية لتلك الدول وهذا بدوره يؤدي إلى آثار سياسية تصب في صالح الإنتاج وتنعكس سلباً على الأداء السياسي للدول التابعة وهذا ما يمكن تسميته دخول الدول المتخلفة تحت مظلّة العبودية السياسية فتصبح عندها لقمة العيش بوابة من بوابات مرور الاستعمار إلى داخل البلاد ، وتنبثق اهمية الدراسة بناءً على كل من الأهمية العلمية والأهميه العملية .

اولاً : الاهميه العلمية:

تاتي الأهميه العلميه لموضوع الدراسة كونها تتعلق بمشكلة الغذاء العربي التي لها ابعاد سياسيه واجتماعيه وا قتصاديه ، يتعلق مجملها بالبحث العلمي في توضيح التفسيرات العلمية لدى المتخصصين في تشخيص تداعيات مشكلة الامن الغذائي في الجوانب المذكوره .

ثانياً: الأهمية العمليه:

تبرز الأهميه العمليه للدراسة عند رصد جهود الموسسات الحكوميه ولأكاديميه وموسسات المجتمع المدني في تزايد تنظيم المؤتمرات والندوات المتخصصة عن الامن الغذائي العالمي بشكل عام والامن الغذائي العربي بشكل حاص ، حيث نلاحظ تنامي الاهتمام سنوياً في هذا المجال وذلك بغية الوصول الى صياغة إستراتجية عربية تكاملية تلتقي على ضوءها الجهود الرسميه والاهلية لمواجهة الأزمة ، وتستند على اسس علمية واجراءات عملية تقوم على المتابعة وتقيم الجهود في ترجمة مدخلات الأهداف للوصول الى النتائج المنشودة مرحلياً.

أن أهمية دراسة هذا الموضوع تأتي أيضاً من كون الدول الموردة للغذاء تتحكم بالقرار السياسي للدول المستوردة حتى تسحب بساط استقلالها وتطوية ويصبح استقلالها خال من أي مضمون حقيقي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- توضيح مفهوم الأمن الغذائي.

2- صياغة استراتجية عربية تستند على اسس علميه واجرائية لمواجهة فجوة الغذاء العربي .

3- إبراز ركائز الأمن الغذائي وأبعاده.

4- الوقوف على واقع الامن الغذائي العربي وذلك على ضوء التعرف على مدى تنامي الفجوة الغذائية في الوطن العربي .

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في الآثار السياسية التي يتركها الغذاء العربي سواءً كان في حالة الوفرة أم عدمها، على الشعوب العربية، والتي بدورها تعمل كأداة ضغط على الدولة القطرية العربية لتصريف ما زاد عن الحاجة أو استيراد مايلبي الرغبات الاستهلاكية، وقد تمحورت الدراسة في سؤال محوري مفاده: ما الآثار السياسية التي تلحق بالدولة القطرية العربية نتيجة وفرة الغذاء أو شحه؟ ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

اولاً: ما مفهوم الأمن الغذائي ؟

ثانياً:ما واقع الامن الغذائي العربي وما هي العوامل التي ما زالت تؤدي الئ تزايد الفجوة الغذائية في الوطن العربي ؟

ثالثاً: إبراز ركائز الأمن الغذائي وأبعاده.

رابعاً: ما الآثار السياسية التي تتركها الفجوة الغذائية على الدولة القطرية العربية ؟

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها كلما تدنت كفاءة استغلال الاراضي الزراعيه مع عدم كفاية المياه المخصصة للزراعة كلما قلت فرصة تحقق الامن الغذائي العربي .

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية:(2000 – 2015) وذلك لان الوطن العربي شهد أحداثاً سياسياً كثيرة ومازالت إلى الآن، فعام (2000) بداية قرن جديد منذراً بكثير من المفاجآت لابد أن يكون لها آثار على الغذاء العربي من حيث مصادره كون الأحداث التي طالت الوطن العربي أثرت تأثيراً كبيراً على هذه المصادر وبالتالي على الإنتاجية، وأما اختياري عام(2015) ؛لأنه العام الذي يسوق لنا المصادر التي تناولت الموضوع.

الحدود المكانية: الوطن العربي.

الحدود الديمغرافية: الدولة القطرية العربية.

متغيرات الدراسة:

المتغير الرئيس: الأبعاد السياسية للأمن الغذائي.

المتغير التابع: النتائج المترتبة على تبعية الغذاء للدولة القطرية العربية.

محددات الدراسة:

سنقوم بتناول سلبيات الفجوة الغذائية العربية ، والتي هي عنوان عدم تحقيق الأمن الغذائي للدولة القطرية العربية، وذلك بتناول آثارها مع استحضار دولة أو أكثر من دول الوطن العربي، لتكون سبيلاً للتدليل على تلك الآثار السياسية السلبية التي من شأنها إيقاع هذه الدولة القطرية العربية أو تلك في حيال التبعية الغذائية لسوق الغذاء العالمي الخارجي، مما يتيح المجال للتدخل في شؤونها.

منهجيّة الدراسة:

تعد المنهجية المناسبة للدراسة من العوامل الأساسية لنجاحها، وذلك لتأثيرها المباشر على موضوعية النتائج ودرجة الوثوق فيها، لذا فإني ساعتمد في دراستي هذه على عدد من المناهج الأكاديمية منها: المنهج الحصائي المقارن وذلك في المبحث المتعلق بتشخيص العوامل التي تسهم في زيادة فجوة الغذاء العربي ، بالإضافه الى استخدام المنهج الوضيفي عند التعرف على الادوار اللازمه للتعزيز الامن الغذائي العربي المنشود .

المفاهيم المحورية للدراسة:

الاكتفاء الذاتي الغذائي : **المفهوم الاسمي** يعرف بمدى قدرة الدولة على تحقيق الاعتماد على الذات من توفير المواد الغذائية من حيث القدرة على الانتاج والتصنيع الغذائي وبما يتناسب كليا مع احتياجات الافراد لفترات آنية ومستقبلية. ويرتبط مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي بقدرة الاستراتيجيه العامه للدوله في توظيف الامكانيات المطلوبه والتي تستطيع على ضوءها السلطات العامة والخاصة بترجمة

الاهداف الى مخرجات تتلائم باستمرار مع احتياجات مكونات الدولة من الغذاء تماشيا مع المتغيرات المتعددة ذات العلاقة بالمناخ والصراع الداخلي والخارجي ،بالاضافة الى متغير التكلفة الافضل للمنتج عند حسابات الانتاج الداخلي او تأمين السلطة الغذائية عن طريق الاستيراد .

المفهوم الاجرائي : يستخدم مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي في الدراسه عند البحث بكفاءة الدولة العربية والعالم العربي بشكل عام بمدى القدرة على تحقيق السلع الغذائية ذاتيا ،لذلك اصبحت الدول العربية من اكثر مناطق العالم استيرادا للغذاء مثل الحبوب وغيرها ،وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في الوطن العربي باستثناء الاسماك والخضراوات والفواكه . وطبيعة الاسواق الغذائية العالمية التي تحتكرها مجموعة قليلة من الدول والشركات متعددة الحيثيات ،والتحكم في اسعار السلع الغذائية ،وضعف القدرة التفاوضية للدول المستوردة للغذاء بسب تعاملها منفردة مع القوى الفاعلة في الاسواق الغذائية الدولية وضعف هامش المساومة نتيجة حساسية الغذاء ودوره في الاستقرار السياسي والاقتصادي .

2.الامن الغذائي:

المفهوم الاسمي :يُعنى بالامن الغذائي قدرة الوحدة السياسية الواحدة او مجموعة من الدول على توفير المواد الغذائية الاساسية وضمن الحدود المناسبة التي تتلائم مع الزيادة الطبيعية للسكان ،ووفرة السلعة الغذائية بشكل مستمر ووجود المنتوجات وسلع الصناعية الغذائية في السوق مع الاخذ بمعيار القدره الشرائية للافراد لمتلاك السلع .بمعنى اخر وحسب تعريف منظمت الاغذيه والزراعة (الفاو) فأن الامن الغذائي يعني "توفير الغذاء لجميع افراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياة صحية ونشطة "،كما ويرتبط بهذا المفهوم حسابات الطريقة الاقتصادية في مجال الامن الغذائي ،والتي تأحذ في الاعتبار الميزة النسبية للدولة او مجموعة الدول في انتاج السلعة

الغذائية التي تحتاجها ،وفي حدود ما تملكة من موارد ومقومات ،وعلى ان تكون السلعة المنتجة ذات قدرة على التنافسية بالمقارنة مع المنتجات الخارجية .

المفهوم الاجرائي: يتم توظيف مفهوم الامن الغذائي في الدراسة واسباب زيادة الفجوة الغذائية ، وعدم الاستغلال الكامل لمل هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية ادى الى ضعف الكفاءة الانتاجية لهذه الموارد والى زيادة الفجوى الغذائية في معظم الدول العربية .

3.الفجوة الغذائية :

المفهوم الاسمي :يُعنى بالفجوة الغذائية حسب خبراء (أكواليد) "الفرق بين الكمية التي تنتجها _الدولة او دول اعضاء في مجموعة او تكتل اقليمي _من الغذاء ، والكمية التي تحتاج اليها الدولة او مجموعة الدول .

المفهوم الاجرائي: تستخدم الدراسة مصطلح الفجوة الغذائية عند تناول واقع الامن الغذائي العربي, من خلال زيادة عدد السكان, وندرة ومحدودية الموارد الطبيعيه والمالية, وعدم نجاعة الهياكل الادارية التنظيمية في الدول, وعدم الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية, وعدم استغلال الطاقات المتاحة.

4. التكامل الاقليمي :

المفهـوم الاسـمي: يُعنـى بالتكامـل الاقليمـي قـدرة الوحـدة السياسـية المعنيـة فـي تحقيـق الاعتمـاد المتبادل،وذلك بتوفير السلع الاولية والمنتجات الصناعية والخدمية لافراد ومؤسسات كل دولة في اقليم معين ،وبهدف تحقيق تنمية مستدامة في المجالات المتعددة ،شريطة ان لا يكون ذلك بديلا عن التنمية الاقتصادية الداخلية لكل دولة وان لا يؤثر بشكل مباشر على درجة المصلحة الاقتصادية بين الاقطار

الاعضاء في التكامل ،وان لا يمس الشروط الاساسيه للمعاهدات والاتفاقيات النافذة سواء بين الدول ذاتها او الدول من خارج المنظومه الاقليمية المعنيه بتأطير جوانب التكامل. ولتحقيق التكامل في المجال الاقتصادي لا بد من توظيف عدة مراحل تبدأ بتوقيع اتفاقيات التجارة، تليها مرحلة التجارة الحرة والاتحاد النقدي وللوصول الى مرحلة السوق المشتركة، وصولا الى اتحاد اقتصادي متكامل.

المفهوم الاجرائي :توظف الدراسة مفهوم التكامل الاقليمي عند المبحث المتعلق بالإستراتيجيية الاقليمية العربية اللازمة للحد من فجوة الغذاء العربي ،وعند الوقوف على التحديات التي ما زالت تعيق التكامل وتأطير مغزى الاعتماد المتبادل بين الدول العربية كإيجاد سوق عربية مشتركة ،وتبني سياسات استثمارية في مجال الغذاء سواء في الانتاج او التصنيع وعملية االتبادل التجاري الحر وذلك بما يحقق مجمل مستلزمات التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء في الجامعة العربية .(ابو ذويب عاهد:8)

الدراسات السابقة:

1. دراسة السعدي(1992) والموسومة بـ (الفجوة الغذائية وتباينها المكاني في الوطن العربي) هدفت الدراسة لتسليط الضوء على مشكلة الغذاء التي واجهت العالم منذ أزمته المشهورة في أوائل السبعينات، حيث كانت محور اهتمام الدول النامية والمتقدمة على سواء، وتطرق الباحث في دراسته إلى مشكلة تزايد الفجوة الغذائية العربية بشكل حاد، بحيث أصبح استيراد الغذاء عبء على الموازنات المالية للأقطار العربية، وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: إن وجود الفجوة الغذائية في الوطن العربي تجعلنا نردد القول أن الأمن الغذائي العربي في الوقت الحاضر هو أمل غير محقق وسيبقى على ما هو عليه إذا لم تتخذ الإجراءات والمواقف العربية الموحدة والمتناسقة والمتكاملة تجاه المشاكل

التي تواجه الأمن الغذائي المذكور ، كما توصل لعدة توصيات أهمها: ضرورة إيجاد هيئة زراعية عربية عليا تمتلك القدرة على التخطيط والتنفيذ في ميدان التطوير الزراعي.

2. دراسة علي(2003) والموسومة بـ (العرب في موجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي)، وقد بينت الدراسة أن العولمة مرتبطة أساسياً بالنظام الرأسمالي وبتطوره المتواصل تاريخياً بحيث تمثل أقصى مراحله وتكون الهيمنة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وتوصل الباحث إلى أن العولمة ستنقل البلدان النامية بما فيها العربية الاقتصادية السائدة إلى طور الاحتواء الاقتصادي، بحيث تفقد الكثير من استقلالية قرارها الاقتصادي التنموي، ومن توصيات الدراسة: أنه لا يمكن مواجهة العولمة انفرادياً وضرورة التكامل الاقتصادي العربي.

03 دراسة الدروبي(2008) والموسومة بـ (واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية)، ولقد قامت الباحثة بتحليل الفجوة الغذائية وتطورها خلال الفترة (1995-2005) موضحة خلال التحليل أسباب العجز الغذائي العربي وتفاقمه والتأثيرات المحتملة للمتغيرات الدولية وبشكل خاص تحرير التجارة على فاتورة الغذاء في الوطن العربي وعلى الاستثمار الزراعي، واعتماداً على نتائج التحليل قامت الباحثة بتقديم بعض المقترحات التي قد تسهم في عملية التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية ويمكن أن يكون لها دور في تقليص حجم الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

4. دراسة اللوزي والقاسم(2009) والموسومة بـ (بتحديات الأمن الغذائي العربي) هدفت الدراسة للتركيز على القضايا التي تؤثر بصورة مركزية سلباً أو إيجاباً في مستقبل الأمن الغذائي العربي وقد تناول الباحث المناخ والأمن الغذائي والزراعة، حيث يوضح الباحث أهم الأسباب التي أدت إلى هذه

المشكلة، ومن توصيات الدراسة: توفير الإعلام والإرشاد وسن التشريعات الملائمة والاهتمام بالأبحاث والدراسات بهذا الخصوص واستخدام السياسات المناسبة لمعالجة مثل تلك الأزمات.

5. دراسة الشوك(2010) والموسومة بـ (التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار) هدفت الدراسة إلى بيان الأسباب التي أدت إلى حدوث التبعية الغذائية العربية، والآثار المترتبة على الأمن القومي العربي كنتيجة لهذه التبعية، وتوصلت الباحثة إلى صحة الفرضية التي ذهبت إليها وهي إن التبعية الغذائية العربية للسوق الخارجية متحققة، وان الإنتاجية العربية من الغذاء لترتقي إلى حد الاكتفاء لأبناء الوطن العربي، وان السياسات الحكومية المالية والتشجيعية لازالت دون المستوى المطلوب، ومن توصيات الدراسة: ضرورة تكثيف الجهود القطرية والقومية العربية من اجل تشجيع البحث العلمي الزراعي طمعا في زيادة الإنتاجية، و تنقية الأجواء السياسية عربياً من اجل الاهتمام بالزراعة والمواد الزراعية، وبث الوعي من خلا ل الإعلام لقبول المنتج العربي وتفضيله، و دعم المزارع العربي.

6. دراسة العيساوي (2010) والموسومة بـ (الأمن الغذائي العربي المشترك في ظل ألازمة الاقتصادية والغذائية العالمية) وهدفت هذه الدراسة إلى بيان الخطورة التي يمثلها النقص في الإنتاج الزراعي وانعكاساته على الأمن الغذائي العربي في ظل الأزمة الاقتصادية والغذائية التي تجتاح العالم من خلال القراءة ومن ثم التحليل للبيانات المعبرة عن واقع التجارة الزراعية العربية.

7. دراسة تواتي(2014) والموسومة بـ (العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدُّول العربية والأطر العملية لحلها) وبينت الدراسة أن أزمة الغذاء في الوطن العربي إلى حد حرج، يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وذلك راجع لعدة عوامل منها: ما هو مرتبط بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية والبيئية، ومنها ما هو مرتبط بالعوامل البشرية والتكنولوجيا الزراعية، إضافة إلى محدودية الاستثمارات في المجال الزراعي.

8. دراسة شايب (2014) والموسومة بـ (الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالمي)بينت الدراسة إشكالية ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتعدد عوامل ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وطرحت الدراسة تساؤلين: إلى أين ستتجه ظاهرة ارتفاع الأسعار، وكيف و ستنعكس على الأوضاع المعيشية للطبقة الفقيرة؟ وما هي الخيارات المتاحة لتطويق هذه القفزات السعرية واحتواء آثارها الاقتصادية والاجتماعية؟

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات:

أن الدراسات السابقة لم تتحدث عن الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي وأثاره، فلقد تحدثت الدراسات السابقة عن الأمن الغذائي وواقعه وإشكالية ارتفاع الأسعار، والمتغيرات الاقتصادية للأمن الغذائي وكذلك التبعية العربية وأثارها، وتختلف هذه الدراسة، عن الدراسات السابقة من حيث أفراد حالة الدولة القطرية العربية والآثار السياسية المترتبة عليها في حالتي الوفرة الغذائية وشحها والآثار السياسية التي تتركها في الحالتين.

الفصل الثاني

الأمن الغذائي المفهوم والواقع

يُعد الأمن الغذائي من أكثر المواضيع التي يجب أن يبحث فيها، كونه من المواضيع التي تؤثر على البلد بشكلٍ عامٍ، وعلى المواطن بشكل خاصٍ، ولأن الأمن الغذائي يحمل الأهمية الكبيرة في الدول العربية ؛لأنها من أكثر دول العالم التي تعاني من النقص الكبير في الغذاء، ولأنها دول مستهلكة لا منتجة.إن الامن الغذائي أصبح هاجس الدول , كما أصبح ظلّه عالياً ثقيلاً كظل الاستعمار، وربما اكثر ؛ لان الأفواه تتطلب الغذاء , والدول التي غذائها لا يكفيها تضطر الى اتباع شتىَ السبل لتوفيره , لذا فإننا والحالة هذة وحتى نحقق أهداف هذا الفصل لابد أن نتناوله في مبحثين اثنين هما :

المبحث الاول : الامن الغذائي التطور والمفهوم .

المبحث الثاني : واقع الامن الغذئي العربي.

المبحث الأول

الأمن الغذائي "التطور والمفهوم":

إن الأمن الغذائي مرتبطٌ بقدرة البلدان على توفير حاجات سكانها من الغداء، فلأهمية موضوع الأمن الغذائي ؛ لأن الغذاء بات هاجس كل الدول وخاصة الدول التي يمتاز موقعها بالجفاف وقلة الامطار، ناهيك الى عدم الوفرة الماليه للقيام بعمليات تطوير الزراعة وتحديث وسائل الانتاج.

إن الأمن الغذائي كمفهوم والمفاهيم المرتبطة به والعوامل المؤثرة به كثيره ، فلقد تعددت تعاريف الأمن الغذائي، وهذا شدني على توضيح مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به، وكذلك بيان العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي كالتغير المناخي وما يرتبط به من الإنتاج الزراعي وتأثره بالعوامل المناخية، وكذلك الوقود الحيوي والذي أثر على الأمن الغذائي للدول، ولابد من بيان كذلك العوامل الديموغرافية وارتباطها بالسكان والعوامل التكنولوجيا، وأثرها على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية وما يسمى(بالتكنولوجيا الحيوية)، والعوامل المادية والمالية، فالمورد المالي هو الأساس الذي تعتمد عليه الدول في تأمين أمنها الغذائي، والعوامل السياسية، فلسياسة اثر على الأمن الغذائي لهذه الدول، وأكثر العوامل التي يجب الاهتمام بها البحث العلمي ،لان أساس أي موضوع بحث علمي من اجل الوصول لنتائج وذلك لحل المشاكل، وللاستثمار الزراعي دورٌ فعالٌ في زيادة خزينة الدول.وسنتناول في هذا المبحث المطالب التاليه:

المطلب الاول : تطور الأمن الغذائي .

المطلب الثاني : مفهوم الأمن الغذائي.

المطلب الأول:

تطور الأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي لأي وطن بعامة، وللوطن العربي خاصة قضية محورية لا يمكن تركها للظروف والمتغيرات، التي لا يبدو أنها آمنة، فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان،و بالنسبة لأي شعب ، متى توافرت له حاجة من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة، عندها تصبح الحياة ميسورة وعلامة مميزة دالة على استقرار أوضاعة كافة واستقرار دولته، ومن ثم يتجه الشعب إلى البناء لإشادة صرح حضارته، ومتى أصبح الأمر غير ذلك، انشغل الناس في ذلك الوطن بتوفير قوتهم، وساد القلق واهتز الاستقرار النفسي للشعوب، والسياسي للدول (عبد السلام ،1990 :9). وما من ناحية تطور الامن الغذائي ومفهوم فإن مفهوم الأمن الغذائي قد تطور نتيجة اختلاف التوازن بين الإنتاج الوطني من المواد الغذائية لبلد ما، وحاجات ذلك البلد لتلك المواد، فقد بدأت البلدان التي ينقصها الغذاء في استيراده من الخارج، وتتلقى العديد من البلدان العاجزة عن إنتاج ما يكفيها من الغذاء مساعدات في صورة مواد غذائية من البلدان المنتجة لتلك المواد وبمقادير متفاوتة، حيث بدأت جماعات كثيرة من المجتمع الإنساني تعاني من نقص في كمية ونوعية المواد الغذائية التي تحتاجها، وانتشرت بذلك ظاهرة الجوع في أنحاء متعددة في العالم، ومن هنا بدأت مفهوم الأمن الغذائي يتبلور فكان ما يعينه على المستوى العالمي: "تتوافر المواد الغذائية اللازمة لتغذية سكان العالم بشكل يلبي الحاجات الضرورية لنمو الإنسان وبقائه في حالة وصحة جيدة "، وما يعنيه على المستوى الإقليمي أو الوطني هو: "مقدرة البلدان على تأمين المواد الغذائية الضرورية لسكانها (شواقفة، الهزايمة،116:1991).

ثم ظهرت إلى جانب مفهوم الأمن الغذائي هذا عدة مفاهيم مرتبطة بقضية الأمن الغذائي وتعاريفه، ولعلّ أول هذه المفاهيم تلك، مفهوم "الاكتفاء الذاتي"، ومع التقدم الذي تحقق في ظروف المعيشة بسبب التقدم في الأساليب الزراعية، والقدرة على معالجة آفاتها، ظهر على الساحة مفاهيم أخرى معنية بالغذاء منها: "أمان الغذاء".

وقد ارتبط هذا المفهوم بالصحة العامة للإنسان، وبرز بعد ذلك مفهوم "الزراعة العضوية " أو "الزراعة البديلة " كأسلوب جديد يحقق الغذاء الآمن صحياً، وفي أطار القلق على مستقبل الموارد الطبيعية الزراعية وقدرتها على الوفاء بحاجات السكان ظهر مفهوم "استدام هو توسيط التنمية الزراعية"(عبد السلام91:1990)

ففي عالم اليوم الذي تسوده الصراعات السياسية والاقتصادية، فقد أصبح الغذاء أحد الأسلحة المستعملة في الصراعات الدولية. فالبلد الذي لا ينتج ما يكفيه من المواد الغذائية، ولا يستطيع تامين ما ينقصه من تلك المواد تهتز إرادته السياسية، إذ أصبحت أسعار الغذاء في السوق العالمي اليوم على نوعين:" سعر اقتصادي أو مالي يدفعه المشتري من موارده الوطنية، وسعر سياسي يدفعه المشتري نفسه، بما لديه من إرادة أو استقلال سياسي (شواقفة، الهزايمة،139:1991)

وأما التطور الآخر في مفهوم الأمن الغذائي، فأصبح ما يعنيه، مدى توافر مخزون المواد الغذائية الأساسية، والذي يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية، حيث لا يخضع استيراده لشروط من قبل الدول المنتجة، ونستخلص من سياق الأمن الغذائي وتطور مفهومه، أن الأحداث الزمنية تلعب دوراً رئيسياً في تغيير المفهوم ومعناه، وأن تحسب الدول المستوردة للغذاء من الأسواق الغذائية يجعلها في حالة تغيير فهمها لمفهوم الأمن الغذائي تبعاً ليس لتطورات الزمن هذه

المرة، بل تبعاً لسياسات الدول المصدرة للغذاء، لذا نرى لكل مرحلة من مراحل تطور الإنسان يقع تطور في مفهوم أمنه الغذائي، وهذا التطور بات ضرورة من ضرورات مواكبة الإنسان لعصره الذي يعيش فيه وخصوصاً، ونحن نرى التقلبات السياسية المتوالية في العالم، يجعل الإنسان يواءم ضروراته الغذائية التي هي سرّ بقائه مع تطورات عصره، وبالصورة التي لا تثير حساسية الدول المنتجة.

وقد اهتم الباحثون في الوطن العربي بمسألة الأمن الغذائي من الناحية النظرية والعملية منذ السبعينيات من القرن الماضي، نظراً لتأثير العديد من المتغيرات المحلية والعالمية، وفي مقدمتها حالة الجفاف التي سيطرت على أقاليم مختلفة من العالم، والاتجاهات التضخمية للأسعار في الأسواق العالمية، لتكتلات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية، وخاصة بالنسبة للسلع الإستراتيجية (القاسم، 1993). ومشكلة الغذاء تعتبرمن اهم القضايا التي تشغل اغلب الاقتصاديين وتعتبر من اهم المشاكل التي تواجه معظم دول العالم في الوقت الحاضر , وخاصة الدول الناميه التي تعاني من عجز غذائي ونخفاض دخول أفرادها . وهذا أثرّ سلباً على عملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظّل استعمال الغذاء كورقة ضغط سياسي تستعملها الدول المتقدمه ذات الفوائض الغذائيه على الدول الناميه ذات العجز الغذائي.(مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر:1)

المطلب الثاني

مفهوم الأمن الغذائي

ان للامن الغذائي مناهج كثيرة ومتعدده الى انها تميل الى معنى واحد نتيجة تعدد المفاهيم أدى إلى تطور في تعريف الأمن الغذائي، فقد اخذ يعرف بأنه: "قدرة المجتمع على توفير حاجات التغذية الأساسية لإفراد الشعب، وضمان حد أدني من تلك الاحتياجات بأنتظام " (عبد السلام،1991:91)

ويتم توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية، إما بإنتاجها محلياً أو بإنتاج جزء منها، واستيفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير وسيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات المتبقية، كما عرف ضمن هذا التطور بأنه: "ضمان توفير الغذاء الأساسي لكل فرد بكميات التي يحتاج إليها، وفي كل الأوقات، وتمكينه من تحقيق ذلك، سواء أكان من الناحية الاقتصادية أم من ناحية توفير الغذاء" (الهزايمة،2005 :103).

ويعرف ضمن السياق التطوري ذاته بأنه:" مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانه بمواصفات تحدد الكم والنوع والتوزيع لجميع فئات العمر والجنس ويتفق مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان ذلك البلد" (شواقفة، الهزايمة،1991: 139).

وأما الاكتفاء الذاتي كمفهوم مرادف كما أسلفنا، فيعرف بأنه: "إن ينتج البلد معتمدا على إمكاناته الذاتية ما يكفي لتغذية سكانه"(دلاشة،1983:54)

وبذلك يرتبط الأمن الغذائي بأربعة أهداف هي: كفاية الإمدادات، واستقرار الأسواق، وتوفير الإمدادات بشكل مستمّر، وضمان حرية الوصول إلى السلع، وهذا هو مفهوم الأمن الغذائي في أبسط صورة ، ولكن هذا المفهوم قد تطور مرة أُخرى.

العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي:

وهناك عدة عوامل موثرة على الأمن الغذائي حددها الاقتصاديون والسياسيون والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الوضع الغذائي للدول نذكر منها ما يلي:

1- التغير المناخي: يرتبط الإنتاج الزراعي بالظروف الجوية السائدة في كل دولة، إذ إن أي تقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ولقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010،:4) .

إن التغيــر المنــاخي هــو" اخــتلال فــي الظــروف المناخيــة المعتــادة كــالحرارة وأنمــاط الريــاح والمتســاقطات مــن أمطــار وثلــوج التــي تميــز كــل منطقــة علــى الأرض"(الــدويري، 2008 :15).

ومن بين الدول التي تأثرت بعامل التغير المناخي روسيا واستراليا، فالأولى شهدت ارتفاع كبير في درجات الحرارة الأمر الذي أثر على المحصول الزراعي في تلك الدولة ما دفع بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في فرض القيود على التصدير.

وأما الثانية أستراليا فشهدت فيضانات كبيرة أدت إلى إتلاف محاصيلها الزراعية، ما أدى إلى إنخفاض الناتج الزراعي، ولكونهما من الدول الكبرى المصدرة، فإن ذلك أدى إلى تراجع العرض

العالمي وبالتالي ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ما زعزع استقرار الدول التي تعتمد على الاستيراد في تحقيق أمنها الغذائي(عبد الحفيظ، 2013،:36).

وأما بالنسبة للدول العربية فيسود الجفاف في معظم الأراضي العربية حيث يستولي المناخ الصحراوي على(80%)من الأراضي العربية (البكدش، 37:1994)

وفي ما يلي ابرز المعلومات التي تلخص أوضاع البيئة الزراعية في العالم العربي:

- تبلغ مساحة العالم العربي(14)مليون متر مربع، منها(87%)صحاري شديدة الجفاف.

- يبلغ متوسط كمية الأمطار في المنطقة العربية(2148)كلم مكعب سنويا. يهطل منها نحو(50%) من السودان وحده.

- يبلغ معدل هطول الأمطار في العالم العربي(156)مم سنوياً مع اختلاف كبير بين الدولة وأخرى.

- يتم خسارة أكثر من(90%)من مياه الأمطار التي تهطل في الأراضي الجافة والهامشيه من خلال التبخر.

- تقدر المصادر المتجددة في العالم العربي بنحو(335) كيلو متر سنوي أكثر من نصفها من خارج المنطقة العربية وتدخل إليها عن طريق الأنهار الدولية (تقرير الاتحاد العام لغرف التجارة العربية،17:2014)

وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضارية في عام(2011) حوالي(57%) من إجمالي سكان الدول العربية وهي نسبه أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي البالغة حوالي(52%)وفي

الدول النامية حوالي(45 %) وذلك مؤشراً على أن الهجرة من الأرياف إلى المدن جرت بوتيرة أوسع في الدول العربية مقارنة مع باقي دول العالم (الاتحاد العام لغرف التجارة،2014 :12).

ومساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة للغاية وتسجل المزيد من الانخفاض ، وتراوحت عام(2012) بين(0.1%) لقطر، (0 و3%) لكل من البحرين والكويت إلى(33.1%) للسودان، ويبلغ المتوسط العربي نسبة(5.1%) للعام (2012) مقارنه مع نسبة(7.8%) للعام (2000)(جامعة الدول العربية، 51:2013)

2- الوقود الحيوي : برزت في الأعوام الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية،حيث خلق منافسة بين الغذاء والوقود، ويرجع هذا إلى سياسات الدول التي تقوم بدعم التوسع في إنتاجه ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند والاتحاد الأوروبي(حداد،46:2008)

وهو ما أثر على الأمن الغذائي لبعض الدول نتيجة نقص العرض في الأسواق العالمية حيث يقول بعض الخبراء إلى أن الزيادة في استهلاك الوقود الحيوي تسببت في خفض المساحات الزراعية وهو ما أدى إلى اضطرابات غذائية من غرب إفريقيا إلى جنوب آسيا خاصة في تلك الدول التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية لتغذية السكان الجائعين(عبد الحفيظ، 2013، :36).

ومن أهمّ أنواع الوقود الحيوي المنتجة الايثانول الحيوي(ETHANOL FUEL) وهو كحول مستخلص من محاصيل السكر والنشأ والذرة، والديزل الحيوي ويستخلص من الزيوت النباتية مثل الخردل وفول الصويا، والدافع إلى إنتاج الوقود الحيوي هو تقليل الاعتماد على النفط المستورد وتحقيق مستوى عالٍ من أمن الطاقة (حداد، 2008، :46).

3- العوامل الديموغرافية : زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء بحاجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي، ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة ما قلص من مساحة الأرض المزروعة نتيجة الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجاتهم الجديدة ما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي(المركز الوطني للمعلومات، 2005:10).

وإن زيادة عدد سكان الحضر إذن سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على الغذاء يقابله نقص في العرض مما سيدفع بتلك الدول إلى الاستيراد لتأمين احتياجات سكانها من الغذاء بدلا من إتباع سياسة توسعية أفقية أو عمودية(عبد الحفيظ،36:2013)

4- العوامل التكنولوجية: المقصود بالتكنولوجيا، ليس الآلات والمعدات المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي وإنما التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعدنا على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، ولقد عرف مكتب تقييم التكنولوجيا بالكونغرس الأمريكي التكنولوجيا الحيوية على أنها " أي تكنولوجيا أو أسلوب إنتاجي يستخدم كائنات حية أو مواد من تلك الكائنات لعمل أو تعديل منتج.

أما الفاو(FAO) فلقد عرفتها بأنّها" تقنية تستخدم كائناً حياً لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محدده (عبد السلام،157:1998)

5- العوامل المادية والماليه: بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا إن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة وهي لا تتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أومن حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي(عبد الحفيظ،36:2013)

قد مكنت الوفرة النسبية للغذاء من تحسين الوضعية الغذائية لقرابة أربعة ملايين من مجموع ستة ملايين من البشر، فيما يبقى مليار نسمة يعانون من نقص خطير في الغذاء، منهم(800) مليون نسمة يعانون المجاعة المزمنة وهذه الوضعية تطرح تساؤلا عن الأسباب التي أدت إلى تفاقمها في ظل الظروف الاقتصادية والبيئية الحالية والمستقبلية(Bruno Parmentier 38:2007)

6- العوامل السياسية: هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول وخاصة ما يحدث في بعض البلدان العربية، فمثلاً السودان وما تتوافر عليه من ثروات طبيعية تمكنها من تأمين احتياجاتها الغذائية إلا إن الحرب الأهلية في جنوبها وتقسيمها استنزف الكثيرمن مواردها ، وأبعدها عن التفكير في التنمية الزراعية (سفير، 2010).

7- البحث العلمي في مجال الزراعة: يهدف البحث العلمي في مجال الزراعة إلى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرائق الإنتاج وأكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته، وهو يفتح آفاقاً جديدة لكشف مصادر غذائية متنوعة للإنسان الذي يسعى لتطوير الإنتاجية الزراعية عبر أنواع جديدة أو أصناف جديدة للأنواع المعهودة أكثر تحملاً للإجهاد البيئي مثل الجفاف والملوحة والآفات وبمواصفات إنتاجية متميزة، ومن ثم اعتماد منتجات ذات مواصفات وراثية جديدة واختبارها ثم تعميم زراعتها، وزيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنواع النباتية، إلا إن البحوث الزراعية في معظم الدول

العربية تعاني من صعوبات كثيرة تحد من قدرتها على تحقيق هذه الأهداف، وأهم هذه الصعوبات ضعف التمويل وعجز العديد منها عن مواجهة مشاكل التنمية دون دعم خارجي والافتقار إلى أسلوب سليم لإدارة الموارد البشرية والمادية المتاحة ونقص الأطر البشرية المدربة(الدروبي، 200 :302).

8- الاستثمار الزراعي: يعاني القطاع الزراعي العربي من ضعف الاستثمارات والتخصص غير الكفؤ للاستثمارات المحدودة مما يحد من تحقيق الأمن الغذائي(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 13:1995)

وعلى الرغم من زيادة مخصصات القطاع الزراعي في الخطط التنموية القطرية، إلا إن حصة القطاع الزراعي بالنسبة إلى القطاعات الأخرى ما تزال منخفضة، وتحاول الدول العربية جذب اهتمامات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية للأنشطة التنموية الزراعية من خلال توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، إلا أن الاستثمارات سواء أكانت المحلية أم الأجنبية تتجه إلى القطاع النفطي أو القطاعين الصناعي والخدمي ... أمّا الزراعة فهي بعيدة كل البعد عن تطلعات المستثمر المحلي أو الأجنبي نظراً للمخاطر الفنية المرتبطة بالنشاط الزراعي من حيث فترة الاستثمار، وارتفاع درجة المخاطرة، وارتفاع تكلفة الاستثمار مقارنة بالفرص البديلة في القطاعات الأخرى(المعهد العربي للتخطيط، 8:2004)

وتبلغ المساحة الجغرافية للأراضي العربية(1406)مليون هكتار، منها نسبة(5%) فقط أراضي مزروعة أي ما يعادل(69.5)مليون هكتار، وهي تمثل (35%) من الأراضي الزراعية القابلة للزراعة أي أن(65%) من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغله، ومع تزايد عدد السكان ينخفض نصيب الفرد من الأراضي المزروعة، كما ينخفض حجم الحيازة الزراعية مما يوثر بشكل سلبي في

إمكانية استخدام الآلات الزراعية الحديثة ومن ثم تنخفض إنتاجيته الأراضي المزروعة(الدروبي، 300:2008)

كما تعاني الأراضي العربية من ملوحة التربة في الأراضي المروية وذلك لطبيعة المناخ الحار صيفاً، ونتيجة لارتفاع مستوى الماء الأرضي وتركز الأملاح في سطح التربة, مما يودي إلى انخفاض مردود وحدة المساحة وتقلص الرقعة الزراعية, وانخفاض في نسبة التكثيف الزراعي , وتتركز المناطق المصابة بالملوحة, بالتحديد بالعراق إذا حوالي(75%) من أراضيها المروية تتعرض بدرجات متفاوتة للملوحة, حيث تقدر مساحة الأراضي المملحة نحو(2.25) مليون هكتار، أكثر من(10%) منها ذات ملوحة مرتفعه(70%) منها متوسطه الملوحة, وتأثرت أيضاً ارضي مصر بالتملح بنسبة(32%) من أراضي الدلتا(النجفي،31:1998).

وتمثل كذلك مشكلة التصحر عقبه أُخرى للموارد الأرضية حيث تعتبر هذه المشكلة مركبة ومعقدة في الدول العربي في ظل الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة, وقد زادت الآثار السلبية لهذه الظاهرة خلال العقدين الأخيرين بسب توسع النسيج الحضري على حساب الأراضي الزراعية، مما يجعل مساحة الأراضي الزراعية تنخفض إلى نحو(5%) من مساحة اليابسة الكلية للدول العربية وغياب ضوابط وصيانة التربة، وترجع هذه المشكلة إلى عدة عوامل أهمها:

اولاً:تدني إنتاج المراعي والغابات.

ثانياً:تدني خصوبة التربة في المناطق الجافة.

ثالثاً:انخفاض مستوى استغلال مصادر المياه السطحية (www.amf.org.ae).

وقد أدركت الدول العربية خطورة ظاهرة التصحر، فعمدت إلى تنفيذ عدد من مشروعات التنمية في المناطق الجافة وشبه الجافّة بغية تحقيق التنمية المستدامة، وأيضاً استصلاح الأراضي والمراعي الطبيعية والغابات، وقامت أيضاً بتطبيق الدراسات العلمية والمسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأراضي ومراقبة التصحر، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وترشيد الرعي واستخدام الموارد المائية، ونشر الوعي البيئي، وكلها يصب في معالجة مشكلة التصحر (ريم، 25:2012).

المبحث الثاني

واقع الأمن الغذائي العربي

للأمن الغذائي دور ايجابي عندما يصل لحد الفائض الذي تتمناه كل الدول وله دورٌ سلبيٌ عندما يصل لحد العجز فعندها سيقدم كل التنازلات ، وهنا سؤال؟ هل وصلت الدوله القطريه العربية لحد العجز ام الفائض ؟ إن الموشرات التي يمكن أن نلاحظها من خلال الواقع أن هناك دلائل تشير الى حالة من العجز الغذائي العربي ، وخصوصاً ونحن نرى أن الزراعة في الدول العربية لا تزال الى الحد الذي لم تبلغ به درجة التطور المطلوب حتى تصبح تدر على السكان الحاجات الغذائيه ،وإننا نلاحظ أن المزارع لا يزال يعتمد على الوسائل التقليديه في الزراعة ولم يصل الى الحد الذي يمكنه من استغلال التكلنولوجيا لكونها ليست متوافره أو ليست تحت الأيدي بعد ، كما أن حالة الفقر تودي الى الحؤولة الى امتلاك الوسائل الحديثه في الزراعة ، أضف إلى تدني حالات الارشاد الزراعي ، وكذلك الفساد ودوره للحؤولة دون الانتاجية التي تلبي رغبات السكان، وفي هذا المبحث سنتناول واقع الغذاء العربي من خلال مطلبين اثنين هما :

المطلب الاول : الفجوه الغذائية في الوطن العربي.

المطلب الثاني : الصادرات والواردات الغذائيه العربيه .

المطلب الاول

الفجوة الغذائية في الوطن العربي

إن الصادرات والواردات الغذائية العربية، تحدد الواقع الغذائي العربي، فالوطن العربي بجميع أقطاره شهد في الربع الأخير من القرن العشرين ، زيادة في الاستهلاك للمنتجات الزراعية، أضف إلى أن حجم التنمية الزراعية العربية ومخرجاتها لا تصل إلى المستوى الاحتياجات المطلوبة، ومن ثم فان الزيادة في إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد إما محدود أو سلبي والمشكلة الغذائية في الوطن العربي تبدو واضحة، وتشكل عبئاً يقع على كاهل الوحدات السياسية العربية التي اختارت القطرية واقعاً وسلوكاً سياسياً، والتي أدت إلى تمزيق الرقعة الزراعية العربية فقلت نسبة الإنتاج.

وكذلك كان للتحول الملحوظ للسكان من الريف إلى الحضر و هجر مهنة الزراعة، ونظراً إلى التحسن الذي طرأ على مستويات الدخول في بعض الأقطار العربية بسبب عائدات النفط المباشرة في الأقطار العربية النفطية، وغير المباشرة في الأقطار العربية الأخرى والمتحصلة من خلال انتقال العمالة لتلك الأقطار واكتساب عائد مادي يحوّل إلى أقطارهم الأم، أدى هذا كله إلى الركون إلى شراء المنتج من الغذاء وصرف النظر عن إنتاجه.

ويواجه العالم العربي تحديات هائلة في ما يبذل من جهود للحد من الجوع وسوء التغذية، والمحافظة على إدارة الموارد بطرق مستدامة، فبالإضافة إلى النزاعات في عدد من دول المنطقة وحالات الجفاف والتقلبات المناخية الحادة، هناك تحديات هيكلية تتعلق بارتفاع النمو السكاني، ومحدودية الموارد الطبيعية، وبالأخص منها المياه، والتغير المناخي، وانخفاض الإنتاجية بصورة عامة،

ناهيك عن الانكشاف الشديد لارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، ونظراً لأن جميع الدول العربية هي مستوردة صافية للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لتامين معظم احتياجاتها.

فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني سنوياً، وزيادة التوسع العمراني، والنمو البطيء في إنتاج الغذاء على المستوى المحلي، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك، ويرجح أن تستمر في الاتساع فيها يزداد الاعتماد الشديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات، مما يجعل العالم العربي عرضة للارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء.

وتتضافر العوامل المرتبطة بالصعوبات الهيكلية المزمنة مع الصراعات التي تحدث في عدد من الدول وتؤدي إلى إنعدام الأمن وإلى تدهور أوضاع الأمن الغذائي العربي. وقد تفاقمت الأمور بسبب الصراعات والنزاعات وانعدام الأمن المدني وحالات النزوح الكثيفة في الدول التي تشهد الاضطرابات، ووصلت إلى حدّ خطير على المستوى الإنساني، كما على المستويات الاجتماعية والأمنية.

ويخشى من تداعيات تراجع الزراعة في الدول من الاضطرابات على فرص الاستثمار وفرص العمل ،مما يؤدي حكماً إلى ارتفاع معدلات البطالة وفي ضوء التفاقم المتولد من النزاعات التي ولدت ضغوطاً جديدة على البنى التحتية والموارد، كما زادت من الصعوبات البنيوية، وما لذلك من تأثيرات واسعة في تعقيد أزمة الأمن الغذائي العربي والمخاطر المستقبلية المتوقعة لها، لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة المُلّحة التي تفرض نفسها على الساحة العربية أكثر من أي منطقة أخرى في العالم وهي: إلى أي مدى ستستمر الاضطرابات وتداعياتها الهائلة على أوضاع الأمن الغذائي ؟ والى أي مدى تستطيع الموارد الزراعية المتوافرة أن تواجه الطلب المتزايد على الغذاء في العالم العربي؟ وما هي

فرص تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية ؟ وما هو دور العلم والتكنولوجيا والإدارة الجيدة والسياسات السليمة في هذا الصدد؟ وما هو دور التعاون الإقليمي في تحسين إمدادات الغذاء(تقرير الاتحاد العام لغرف التجارة،4:2014)

إن الأقطار العربية في مجملها أقطار نامية، وهي بذلك بحاجة كبيرة إلى السلع الرأسمالية التي يمكن أن تستخدم في التنمية الزراعية والصناعية، وإن الواردات من السلع الاستهلاكية وخاصة الزراعية تكون عادة، عند الحد الأدنى، ومع ذلك فلا تزال واردات المنتجات الزراعية تمثل جانباً كبيراً من الواردات الكلية، وهذا ما يبرر لنا الوقوف على ما يعرف بالفجوة الغذائية في الوطن العربي، والتي تعرف: "بأنها مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية ". وتعرف أيضا :"بأنها محصلة لتفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج ".

إن قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في العالم العربي، أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري لجميع السلع الغذائية الهامة، مما أدى إلى استنزاف الموارد العربية وتحويلها إلى قوة شرائية، تهدر في سبيل ضرورات الغذاء، ولا تجد طريقها إلى تنمية القطاع الإنتاجي الزراعي، مما يبعدها عن التنمية الذاتية، ويجعل الوطن العربي في عجز دائم وتحت رحمة الاحتكارات العالمية(محمد، 1990).

فضلاً عن متغيرات محلية عربية كتزايد السكان، وارتفاع معدلات النمو ومتوسط دخل الفرد في بعض الدول العربية (النفطية) ومن ثم تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموماً والغذائية خصوصاً ترافق مع تقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية، الأمر الذي أد ى إلى تزايد العجز الغذائي. استطاعت الدول العربية المصدرة للنفط سد هذا العجز من خلال تحويل عوائد

النفط لاستيراد الغذاء، إلا إن الدول العربية غير المصدرة للنفط كانت معاناتها كبيرة حيث اضطرت إلى تخصيص جزء كبير من دخلها لاستيراد الغذاء. واستمرت حالة العجز الغذائي في الثمانينيات حيث أخذت تتحول إلى تبعية مقلقة وخاصة مع عدم توافر العملات الصعبة لاستيراد الغذاء بالكمية والنوعية المناسبة في بعض الدول العربية.

وأصبح مفهوم الأمن الغذائي جزءاً من الأمن الوطني والأمن القومي وخاصة في مطلع التسعينيات عندما واجه العراق حصاراً اقتصادياً فرض عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل احتلالها له، بحيث لم يتمكن العراق من تأمين الغذاء لسكانه في بداية الحصار رغم توافر العملات الصعبة لاستيراده(القاسم،1993).

وخصوصاً أن معدل الإنتاج الغذائي ينمو بمعدلات منخفضة يتراوح ما بين(1.5%) إلى(2%) سنوياً، وينمو استهلاك الذاتي: بمعدل يتراوح ما بين(4%) و(5%) سنوياً، وان معدل النمو التي يزيد فيها استهلاك بنحو ضعف الإنتاج، أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية، وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي، وتزايد الاعتماد على الخارج لتأمين الاحتياجات الغذائية، وتخصص الدول العربية الكثير من مواردها لتوفير الاحتياجات الغذائية، وتتجه المدفوعات نحو الزيادة من سنة إلى أخرى، كما أن منحنى الطلب على المواد الغذائية على ارتفاع مستمر، وينعكس ذلك في تزايد قيمة الواردات من المنتجات الزراعية (ابوشوشة، 51:1983)

ولا بد من تناول واقع الغذاء العربي، من خلال التعرف على الفجوة الغذائية، ونسبة الاكتفاء الذاتي، والصادرات والواردات العربية، وقيمة الميزان الغذائي العربي للوقوف على مدى مساهمة كل قطر عربي في حالتي العجز أو تحقيق الفائض الغذائي وكما يلي:

أ- **أوضاع نقص التغذية:** وفي الوقت الذي تعتبر فيه درجات مؤشر الجوع العالمي منخفضة في معظم الدول العربية، إلا إنها ترتفع في بعض الدول، ويتكون مؤشر الجوع العالمي من ست درجات، تعرف بمستوى الجوع، وتتدرج من منخفض(4.9) أو أقل، إلى متوسط (5-9.9)، وإلى خطير(10-19.9) ، ثم إلى مقلق (20-29.9) ومقلق للغاية (30)أو أكثر، هذا المؤشر باستخدام ثلاثة معايير، هي نقص التغذية، معدل وفيات الأطفال، وبيانات نقص الوزن لدى الأطفال، سجل مؤشر الجوع في عام 2013 م ، وفقا لبيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية على صعيد الوطن العربي والجدول(1) يبن مستوى الجوع في البلاد العربية ويبين المستوى الخطير في جزر القمر(33.6) والسودان(27.0) واليمن(26.5) والمستوى المقلق في كل من جيبوتي(19.5) وموريتانيا(13.2)

جدول(1)

مؤشر الجوع في بعض الدول العربية

الدولة	1990م	2013م
جزر القمر	24	33.6
اليمن	29.8	26.5
جيبوتي	33.5	19.5
السودان	31.1	27
موريتانيا	22.7	13.2
الصومال	0	0
الكويت	12.4	<5
مصر	7	<5
سوريا	7.7	<5
المغرب	7.8	<5
الجزائر	7	<5
السعودية	6.5	<5
الأردن	5.1	<5
البحرين	0	0
تونس	<5	<5
العراق	0	0
سلطنة عمان	0	0
قطر	0	0
لبنان	<5	<5
ليبيا	<5	<5

المصدر : المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع2013م

ب- الفجوة الغذائيه:زادت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية في عام2013 م بنحو(10.8)مليار دولار عن عام2011 م، وبنحو(5.08)مليار دولار عن عام2012 م جدول(2)وهي زيادة كبيرة تقدر نسبتها بنحو(24 %) وتساهم الألبان ومنتجاته والخضر، والفاكهة، والأسماك في القيمة الإجمالية

للصادرات الزراعية البينية بنسبة (33.7%)، و (16.1%)، و(15.0%) و(13.1 %)على التوالي.

جدول(2)

قيمة الوردات والصادرات والتجارة البينية الزراعية للدول العربية(مليون دولار)

الدولة	2011م			2012م			2013م		
	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية
الأردن	990.8	1040.0	2030.8	620.6	1072.8	1693.4	599.4	1339.0	1938.4
الإمارات	967.0	834.0	1801.0	967.0	834.0	1801.0	967.0	834.0	1801.0
البحرين	183.4	37.7	221.2	183.4	37.7	221.2	183.4	37.7	221.2
تونس	135.7	424.4	560.1	135.7	424.4	560.1	135.7	424.4	560.1
الجزائر	24.8	209.1	233.9	24.8	209.1	233.9	24.8	209.1	233.9
السعودية	1079.2	862.3	1941.5	2401.8	1903.2	4305.0	3724.4	2944.1	6668.5
السودان	24.0	1195.1	1219.6	16.4	181.4	197.8	8.6	462.4	471.0
سوريا	516.5	1533.8	2050.3	516.5	1533.8	2050.3	575.6	1404.0	1979.7
عمان	516.2	514.7	1030.9	694.4	590.8	1285.2	677.6	541.5	1219.2
قطر	707.0	0	707.0	344.4	11.9	356.3	469.6	0	485.4
الكويت	466.4	99.5	565.9	407.7	112.7	520.4	349.1	125.9	475.0
لبنان	379.3	128.9	508.2	2188.8	1839.3	4028.1	2784.4	2410.5	5194.9
مصر	175.8	1354.4	1530.2	469.5	2327.3	2796.8	477.1	2269.6	2746.7
المغرب	243.2	217.5	460.7	265.0	253.7	518.7	264.2	228.0	492.2
اليمن	384.5	136.7	521.2	423.0	152.7	575.8	300.9	107.7	408.6
الإجمالي	4153.9	8588.1	1538204	9659.1	11484.8	21143.9	11494.1	13848.2	26222.4

المصدر : المنظمه العربيه للتنمية الزراعيه ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية 2013.

تشير بيانات الجدول(3) أن قيمة الفجوة الغذائية العربية اتجهت نحو الاستقرار بين عامي 2012 و2013م، فقد كانت قيمتها نحو(35.25)مليار دولار في2011 م، و لم تزد على(35.6)مليار دولار في عام2012 م، وبلغت نحو(35.36)مليار دولار في2013 م، وربما يعزى بصفة رئيسية للجهود المبذولة بالدول العربية لتحسين وزيادة إنتاج السلع الغذائية، من خلال برامج ومشروعات ذات علاقة بالأمن الغذائي والتي يمكن أن توضع في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

جدول (3)
قيمة العجز أو الفائض في مجموعات السلع الغذائية في الوطن العربي (مليون دولار)

المجموعة السلعية	2011		2012		2013	
	العجز أو الفائض	قيمة العجز أو الفائض %	العجز أو الفائض	قيمة العجز أو الفائض %	العجز أو الفائض	قيمة العجز أو الفائض %
مجموعة الحبوب	18211.1	50.18	19342.8	52.52	19950.6	53.62
القمح و الدقيق	8516.0	23.46	9203.7	24.99	9709.0	26.09
الذرة الشامي	4188.2	11.54	4092.9	11.11	4534.3	12.19
الأرز	3011.1	8.30	2938.3	7.89	2990.8	8.04
الشعير	2195.8	6.05	2778.7	7.54	2778.8	7.47
البطاطس	66.7	0.18	180.5	0.49	125.4	0.34
البقوليات	848.6	2.34	771.9	2.10	717.7	1.93
الخضر	668.69	64.17	697.22	57.75	887.05	56.37
الفاكهة	347.3	0.96	363.6	0.99	125.7	0.34
السكر المكرر	3799.5	10.47	3579.6	9.72	3342.7	8.98
الزيوت النباتية	2936.4	8.09	2962.0	8.04	3254.2	8.75
جملة اللحوم	6385.0	17.59	6216.5	16.88	6121.6	16.45
لحوم حمراء	3311.7	9.13	3205.3	8.70	3222.3	8.66
لحوم بيضاء	3073.3	8.47	3011.2	8.18	2899.3	7.79
الأسماك	373.45	35.83	510.08	42.25	686.61	43.63
البيض	44.3	0.12	42.9	0.12	31.3	0.08
الألبان ومنتجاتها	3653.6	10.07	3371.5	9.15	3537.6	9.51
قيمة العجز	36292.5	100.0	36831.3	100.0	37206.9	100.00
قيمة الفائض	1042.15	100.0	1207.30		1573.66	100.0
قيمة الفجوة	35250.3	-	35624.0		35633.3	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد33 ،2013 م.

تتركز الفجوة الغذائية في سلع معينة أهمّها مجموعة الحبوب التي تساهم وحدها بنحو(% 53.62) من قيمة الفجوة، بينما تساهم اللحوم بنسبة (16.45%)، والألبان بنحو(9.51%)، والسكر المكرر بنسبة (8.98%) والزيوت النباتية بنسبة (8.75%)، وتساهم هذه السلع مع مجموعة الحبوب مجتمعة بنحو (97.31%) من قيمة الفجوة.

تتفاوت الدول العربية في مقدار مساهمتها في قيمة الفجوة الغذائية العربية بحسب عدد السكان والأنماط الاستهلاكية، ومستويات الدخول والإمكانات الموردية الزراعي جدول(4) .تساهم ست دول عربية هي مصر والسعودية، والجزائر، والإمارات، والمغرب، واليمن، بنسبة تقدر بنحو (74.48 %) من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية كمتوسط للفترة2011-2013.

جدول (4)

مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية بالنسبة المئوية

الدولة	2011 %	2012 %	2013 %	متوسط فترة 2013/2011 مليون دولار	نسبة المساهمة في الفجوة %
مصر	20.4	20.4	20.4	7248	20.4
السعودية	20	19.6	19.6	6994.2	19.7
الجزائر	12.9	12.8	12.8	4544.5	12.8
الإمارات	10.1	10.6	10.6	3706.9	10.4
المغرب	5.5	6.9 9.6	6.9	2276.7	6.4
اليمن	4	5.1	5.1	1672.4	4.7
العراق	4.2	4.2	4.2	1505	4.2
ليبيا	4.1	4	4	1430.6	4
سوريا	2.8	2.8	2.8	996	2.8
السودان	2.2	2.5	2.5	866.1	2.4
قطر	1.8	2.6	2.6	815.2	2.3
الكويت	2	2	2	689.2	2
لبنان	3	0.9	0.9	571.5	1.6
عُمان	1.6	1.2	1.2	459.5	1.3
تونس	1.2	1.2	1.2	437.3	1.2
البحرين	1.1	1	1	371.4	1.1
الصومال	0.7	0.6	0.6	229.5	0.7
الأردن	1.2	0.2	0.2	194.8	0.6
جيبوتي	0.5	0.5	0.5	176	0.5
فلسطين	0.5	0.4	0.4	156.1	0.4
موريتانيا	0.4	0.4	0.4	152.8	0.4
الإجمالي	100	100	100	35502.5	100

االمصدر : المنظمه العربية للتنميه الزراعيه ،الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعة العربيه المجلد (33) 2013

ويتبن من الجدول السابق مايلي :

- ان مساهمة الدول العربية متفاوته من دوله إلى أخرى ، وهذا يعود الى عدة اسباب منها موقع الدوله وعدد سكانها والسيوله النقديه في تلك البلدان

- إن اسباب تدني نسبة المساهمه في الفجوة الغذائية تعود الى بعض البلدان وتصحر موقع تلك الدول فمثلاً الناظر الكويت فنجد النسبه (2%) وهذا يدل على طبيعة الدولة الكويتية ذات المناخ الصحراوي .

ج – معدلات الاكتفاء الذاتي:شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية تطورات متباينة خلال الفترة(2011–2013) فزادت في الخضر والفاكهة والأسماك والسكر والحبوب واللحوم الحمراء واستقرت بالنسبة للزيوت النباتية وبيض المائدة، فيما تراجعت قليلا لباقي السلع الغذائية، و يمكن تصنيف السلع الغذائية إلى ثلاث مجموعات وفقاٍ لمعدلات الاكتفاء الذاتي لكل منها خلال الفترة 2011 -2013م

أ– مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة: وتتمثل في البطاطس، والخضر،والأسماك، والفاكهة، والبيض، حيث تزيد معدلات الاكتفاء الذاتي عن(96.24%).

ب– مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة: وتشمل اللحوم الحمراء، والألبان ومنتجاتها، ولحوم الدواجن، والبقوليات حيث تتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي بين(54.26%) و(81.09%).

ج–مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة: وتشمل الحبوب والزيوت النباتية والسكر، حيث تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي منها ب(% 30.82) و(43.76%)

جدول (5) معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي

السلعة	2011	2012	2013	متوسط الفترة 2011-2013
السكر المكرر	30.4	30.6	31.5	30.8
الزيوت النباتية	39.3	34.4	39.1	37.6
مجموعة الحبوب	45.6	42.7	43	43.8
البقوليات	50.9	53.6	58.3	54.3
اللحوم البيضاء	66.5	65.8	66.9	66.4
الألبان ومنتجاتها	73.8	74.8	75.9	74.8
اللحوم الحمراء	8.9	81.4	80.9	81.1
البيض	97.5	95.8	95.4	96.2
الفاكهة	96.3	96.2	96.9	96.5
الأسماك	98.6	98.4	99.1	98.7
الخضر	100.9	100.1	100	100.3
البطاطس	102.8	99.5	100.1	100.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد،(33) ،2013 م

ومن خلال الجدول السابق يتبين ما يلي :

- إن زيادة الاكتفاء الذاتي عام بعد عام يشير الى أن هذه الزيادة لا تتناسب مع زيادة السكان .

- إن معدلات الاكتفاء الذاتي ليست معدلات صحيحه بل هي تقديريه ، لأن عملية المعدلات تخضع في كل الاحيان إلى التقدير وتتبع الى مدى خبرة المقدر والارقام المستخدمه في التقدير .

المطلب الثاني

الصادرات والواردات الغذائية العربية

تلعب الصادرات والواردات دواً كبيراً في بيان واقع الغذاء العربي سلباً ام ايجاباً فقد شكلت الصادرات الزراعية نسبة (% 2) من إجمالي الصادرات في الوطن العربي في2013 م جدول(6) بينما كانت نسبة الصادرات الغذائية من الصادرات الزراعية حوالي(% 2.79) ، وأما الواردات الزراعية في العام نفسه فكانت نسبتها (% 37.8) من إجمالي الواردات وشكلت الواردات الغذائية ما نسبته (% 25.83)من الواردات الزراعية.

جدول (6) قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي (مليار دولار)

البيان	2011	2012	2013
الصادرات الكلية	965.681	963.305	969.266
الصادرات الزراعية	26.405	24.495	24.513
الصادرات الغذائية	20.828	19.492	19.411
الواردات الكلية	699.103	833.038	961.402
الواردات الزراعية	82.833	92.025	96.627
الواردات الغذائية	68.013	76.700	80.441

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد2013(33) م

بلغت قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية نحو (9.99) مليار دولار في2013 م، ساهمت فيها الصادرات بنحو (41.19)مليار دولار ممثلة نحو (% 44.19) من إجمالي التجارة الخارجية للسلع الغذائية جدول(7)، وكانت نسبة تغطية قيمتها لقيمة الواردات نحو 13.24% .

جدول(7)

كميات وقيم الصادرات العربية من السلع الغذائية النباتية خلال الفترة2013 - 2002(م)(الكمية:ألف طن، القيمة: مليون دولار)

المجموعة السلعية	متوسط الفترة 2002-2011م		2012		2013	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
القمح والدقيق	1231.9	274.8	670	304.6	691.6	320.3
الذرة الشامية	65.7	17.7	107.2	44.3	123.1	53.1
الأرز	852.7	373.1	583.3	498.3	624.8	511
الشعير	114.4	18.3	101	51.8	96.5	74.7
الذرة الرفيعة	44.8	11	34.3	9.3	50.1	13.3
الحبوب الدقيقة	2490	775.5	1870	1038.1	1866.4	1080.6
البطاطس	704.1	193.7	774.4	276.2	850.5	339.1
البقوليات	258.9	162	200.4	193.9	237.3	197.2
الخضر	2985.7	1686.1	3897.7	2781	3915.5	2988.9
الفاكهة	2466.9	1693.3	4212	3291	4524.6	3694.3
السكر المكرر	1195.2	582.1	1561.9	1334.1	1582.4	1660.5
الزيوت النباتية	806.4	123.9	965.9	1533.9	992.3	1553

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد(33) ،2013 .

وأما مؤشرات سوء التغذية : هناك بيانات واسعة في الوطن العربي والتيّ تحتوي على دول مصنفة من بين أكثر دول العالم التي تعاني من سوء تغذية، في حين يضم أيضاً دول من بين أكثر الدول ثراء . وعلى المستوى العام فان عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم العربي لا يزال يتفاقم على نحو مقلق، عند نسبة تقارب(10%)من السكان، أي حوالي(46) مليون نسمة، منهم(25%)منهم أطفال.

ولم يعد خافياً أن موضوع الأمن الغذائي يشكل أحد الأسباب الجوهرية للصراعات الجارية في المنطقة، والتي انفجرت في عدد من الدول العربية بسبب إنعدام الأمن الغذائي على الصعيدين المحلي والأُسري، وذلك على عكس المسببات للثورات التي تندلع في أقاليم أخرى، كما حال دول أوروبا الشرقية مثلا، حيث عادة ما تنشأ بسب فساد الحكم وضعف الحكومات.

وهناك بعض الدول العربية، كما هو الحال بالنسبة لمصر واليمن والمغرب مثلاً، التي يمثل فيها الغذاء حجر الزاوية للتخفيف من صعوبة الحصول على الغذاء ومواجهة الصدمات الناشئة عن تقلب الأسعار.(الاتحاد العام لغرف التجاره 4.5:2014)

ولكن المشكلة هي في ارتفاع كلفة هذا الدعم الذي تستفيد منه الفئات الميسورة أو يساء استخدامه لغايات تجاريه . ويجب أن يعاد النظر في هيكلته إلى الفئات المحتاجة والمحرومة، بما يفعل دوره ويحدّ من الهدر والإنفاق غير المجدي الذي يمكن توفيره واستخدامه في سبيل توفير شبكات الأمان الغذائي على أسس مستدامة.

ومن ناحية ثانيه، فان التقلبات المناخية الحادة، ولا سيّما حالات الجفاف، تعمل على مضاعفة المخاطر في مجال الاضطرابات المدنية المرتبطة بالأمن الغذائي ولذلك، فإنه من المهم جداً اعتماد استراتجيات التي تحد من هذه التقلبات، وعلى المستوى الزراعي والأسرة الزراعية ورسم سياسات توزيع الدخل (الاتحاد العام لغرف التجارة،2014 :4،5).

الفصل الثالث

ركائز الأمن الغذائي وأبعاده

لكل مفهوم ر كائز يرتكز عليها فعند النظر في تاثير تقلبات أسعار صرف العملات في أسعار المواد الغذائية ، نجد أنها ذات طابع سلبي في معظم حالاتها ، إلا إنها قد تاتي في صالح الدوله ذات العملات المرتفعة مقابل سعر الدولار . فعلى سبيل الميثال بين عامي 2006–2008

وفي ذروة ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً لم تتاثر دول الاتحاد الاوروبي سلباً بدرجة التاثير نفسه والتي عانته بقية دول العالم ،نتيجة ارتفاع اليورو مقابل الدولار . فصرف اليورو مقابل الدولار أدى إلى دور ايجابي في تخفيف أزمة الغذاء عن أوروبا مقارنه ببقية دول العالم حينها، وربما كان اهم تفسير للاتجاه العام نحو زيادة أسعار الغذاء هو ازياد ثراء المستهلكين في الاقتصادات الصاعدة والناميه وهو ماجعلهم يتجهون نحو تنويع بنود قائمة طعامهم .(الشايب ،بارك48:2014) وسنتاول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين هما :

المبحث الاول : ركائز الأمن الغذائي وحتميته .

المبحث الثاني : ابعاد الأمن الغذائي العربي .

المبحث الأول

ركائز الأمن الغذائي وحتميته

هناك مرتكزات أساسية يقوم عليها الأمن الغذائي في كل بلد من البلدان ، وهذه المرتكزات ما هي الا دعائم للوفرة الغذائية ان وجدت بصوره صحيحه ، وخلاف ذلك يتهاون الأمن الغذائي وينهار وتحدد المنظمة العالمية للصحة بمفهوم الأمن الغذائي بأنه كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء امناً وموثوقا به وصحيا وملائم لاستهلاك الإنسان فأمن الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير(محمد، 2007، 3:). لذا فأمن المواطن من النحية الغذائية لايقتصر على مرحلة واحدة من الانتاج بل يتعدى ذلك من اللحظه الاولى لزراعة المحصول حتى يصل الى السوق الاستهلاكي ويلبي رغبات المستهلكين في الدوله ،ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناوله في مطلبين رئسيين هما :

- المطلب الاول: ركائز الأمن الغذائي الاساسية .
- المطلب الثاني : حتمية الأمن الغذائي .

المطلب الاول

ركائز الأمن الغذائي الاساسية

تعد الركائز هي الدعامه الأساسيه لمفهوم الأمن الغذائي العربي ، وهذه الركائز لا بد من إعطائها أقصى اهتمام ، والناظر في خريطة الغذاء العربي يجد أن هناك ركائز ثلاث هي وفرة السلع الغذائيه في السوق ، وتكون اسعار هذه السلع في متناول اليد ، ويمكن القاء بعض الايضاحات على هذه الركائز الثلاث وعلى النحو التالي:

1- وفرة السلع الغذائية: تتجسد المرحلة الأولى في توفير السلعة الغذائية أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم ؛لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر لجودته؛ لأنه يقدر ما يجب النظر على كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر مايجب توافر السلع الغذائية وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية.

2- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم: وتأتي هذه المرحلة بتوجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهنا بدأ التفكير في حاجات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل ومن ثم تأتي أخر مرحلة وهي مرحلة الاستهلاك.

3-ان تكون اسعار السلع في متناول المواطنين: وتأتي هذه المرحلة بتوجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر الى الجودة والنوعيه الغذائيه او الوازنه بين الكم والكيف. (سلطانيه بلقاسم : 2009)

المطلب الثاني

حتمية الأمن الغذائي

يتصف العالم العربي بانخفاض معدل النمو في الانتاج الغذائي الناجم أساساً عن ندرة وتدهور قواعد الموارد الطبيعيه ، خصوصا ما يتعلق بالاراضي والمياه وبالنخفاض الانتاجيه لهذين الموردين الأساسيين ويعتبر نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي من أدنى المعدلات في العالم ، علما أن هذا المعدل يشهد تراجع كبير ، حيث انخفض من 0.54 هكتار للفردفي عام 1961 الى 0. 19 هكتار للفرد حالياً .ويبلغ نصيب الفرد من مواد المياه العذبه المتاحه نحو 10% من المتوسط العالمي . ويتوقع أن ينخفض الى النصف بحلول عام 2050 ، في حالة استمرت الاتجاهات الحاليه في نمو السكان وانماط الاستهلاك على نفس الوتيرة.(الاتحاد العام لغرفة التجارة والصناعه والزراعة للبلاد العربيه 2014).

وتعود قضية حتمية الأمن الغذائي إلى جملة من الأسباب وفي مقدمتها :

–الزيادة السكانيه : تجدر الاشارة الى أن الزيادة السكانيه المرتفعة قد تودي الى ظروف اكثر صعوبةً فيما يتعلق بتحقيق الامن الغذئي و نمو السكان ، الامر الذي يزيد من الاعباء الملقاة على عاتق الدول في تضييق الفجوة الغذائية ، وبالنسبة للمنطقه العربيه على سبيل المثال دائما فمشكلة النمو السريع في عدد السكان يمكن اعتباره سبب ونتيجه للفقر في آن واحد ، إذا أن نمو السكان السريع غالبا ما يودي إلى زيادة الفقر عن طريق ارتفاع معدل اللإعالة في الوقت الذي يبقى فيه انتاج الفرد دون تحسن ملحوض كما أن معدلات ارتفاع نمو السكان ترهق الميزانية التعليميه والصحيه ، هذا بالإضافه إلى

عدم قدرة أسواق العمل على استيعاب هذه الزيادة السكانيه ومن هنا تتضح الكيفيه التي يؤدي من خلالها النمو السكاني السريع إلى انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي .(عبد السلام ،محمد :71)

– المصادر الغذائية : ومن أهم العناصر التي تساعد على حتمية الامن الغذائي **الموارد الزراعية** وليس بالضروره عدم توافرها يؤدي إلى إنعدام الأمن الغذائي بل يرجع ذلك الى سياسة الدوله في هذا المجال وعلى سبيل الميثال في حال بلد يمتلك موارد زراعيه ويفتقر للموارد المالية هذه البلدان تبقى تحت رحمة من يدعمها وهو الجانب الذي تعاني منه بعض البلدان العربيه التي تمتلك موارد زراعيه تحسد عليها كالسودان ومنه تبقى الادارة السياسيه حاجز أمام تحقيق الامن الغذائي . ومن العناصر ايضاً **السياسه الغذائية العامه** وهي الأهداف والوسائل والإجرءات التي تتخذها الدوله في سبيل تحقيق الامن الغذائي وهذا اعتماد على الموارد الذاتية في حالة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي كليا تركز على تحقيقه في الامواد الغذائية الضروريه , وإن لم تستطيع تحقيقة حتى في هذه الحاله وتلجأ الدول إلى رفع درجة الاكتفاء الذاتي فمثلاً إذا بلغت درجة الاكتفاء لبلد ما من القمح 40% فان على المدى القريب من غير الممكن تحقيق نسبة 80% او 95% ولكن من الممكن أن تصل الى 45% اوحتى 50% بالمدى القريب ويودي مدلول جيد لدول الناميه الفقيرة (حمدان ،محمد 20:1999).

– فقدان الدوله القدره على الاعتماد على المصادر الغذائيه الذاتيه : ليس هناك شك في أن زيادة انتاج الغذاء محلياً يزيد من الامن الغذائي ،ولكن ليس بشكل مطلق أي أن الذي لايستطيع انتاج الغذاء محلياً لايمكنه تحقيق أمنه الغذائي ، وتقاس القدره على انتاج الغذاء محلياً بمساحة الارض ومحصولها، ونصيب الفرد من الارض القابله للازراعه ، الرقم القياسي لنتاج الغذاء وهذا الأخير يعتبر اكثر الموشرات التي ترتبط مباشره بقضية الامن الغذائي . وهناك اختلاف في تصورات الذين تنالو موضوع

الامن الغذائي من منظور ان كفاية معظم احتياجات الدولة من الغذاء يتم انتاجه محلياً واعتباره أفضل السبل للامن الغذائي ويرى أصحاب هذه الرؤيه بأنه لايمكن تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الاستيراد، وذلك لاسُباب أن هذه الدول تعاني من عجز في احتياطاتها من النقد الاجنبي واستخدام الغذاء كسلاح للضغط السياسي على تلك الدول والشعور بأن الموارد المحلية كافية لسد الحاجاة المحلية يخلق شعور بالامن الاجتماعي ويحقق الأمن السياسي ولكن هناك من رد على هذا الطرح أن استخدام الغذاء كسلاح للضغط السياسي يمكن مواجهته من خلال تكوين مخزون احتياطي استراتيجي من الغذاء قبل نشوب الأزمات السياسية؛ لان هذا الضغط ليس مستمر بل متغير عشوائي والقول بأن انتاج الغذاء محلياً يخلق شعور بالأمن الاجتماعي والسياسي لا يكفي فربما تمّ الاعتماد على الانتاج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي وتعرض تلك المحاصيل الى التلف بسبب الضروف المناخية او السياسات الاقتصادية غير السليمة وحتى أن بقية الظروف ملائمة، فهذا لا يمنع أن نقيم مخزوناً استراتيجياً(احمد ، عبد الرحمن :233:236)

إنطلاقاً من حتمية حدوث الأسباب السالفة الذكر تنبثق حتمية الأمن الغذائي في كل المجتمعات و الدول سواء أكانت الغنية أم الفقيرة على حد السواء، لكن تزداد تلك الحتمية ضرورة في النموذج الأخير أكثر من الأول بالرجوع إلى قدرتها الذاتية على الأمن الغذائي(بلقاسم،11:2009)

المبحث الثاني

أبعاد الأمن الغذائي العربي

يعتبر مغهوم الامن الغذائي من المفاهيم القديمه في الوجود وحديثة الاثر في التفكير التنموي، لذا من البديهي تحديد هذا المفهوم وكل المفاهيم المتشابهة به من جهة الأبعاد التي لها علاقة قويه به ومن تعريف الأمن الغذائي يعتبر الغذاء شرطاً اساسياً من شروط بقاء البشر، لكن ذلك البقاء مرتبط بدرجة كبيره لتامين قضية الغذاء لفترات محدوده من الزمن ،فقد قامت إحدى المنظمات العالميه بتوحيد الرؤية حول قضية الامن الغذائي نتيجة اهتمامها بهذه القضيه المتعلقه بالأنسان ، حيث عرفت الأمن الغذائي بأنه توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أية فتره بكميه ونوعية كافيه تضمن له حياه صحيه سليمه ونشطه.(fph.rome.p011.6.8.2007) وسنتناول في هذا المبحث مطلبين اثنين هما :

- المطلب الاول : الابعاد الديمغرافية والسكانيه.
- المطلب الثاني: الابعاد الاقتصادية والسياسية .

المطلب الأول

ألابعاد الديمغرافية للسكان

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم و اعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلالها السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي قضية مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل واحد منها دلالته التأثيرية، ونذكر من بين هذه الأبعاد المتعددة لها .

اولا: البعد الديمغرافي : يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاثة أقطاب أولها أن التامين الغذائي أوجد هو لأجله ذاته وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب أو الطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعاً للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانياً أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج أو التيسير (فهما عمليتان أساسيتين في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية) وأما عن القطب الثالث وهو الأهم لان الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية؛ لأنه المحدث للازمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، ولقد بدا هذا واضحاً بعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي في العقود الماضية، من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد حجم السكان تسارعاً ملحوظاً بمعدل بلغ تقريباً حوالي(3%) سنوياً عام(2000) (الطرابلسي،381:1998)

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن "التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية(الطالبة

للعمالة)، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق وهذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية أو بالزيادة الكمية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي.

ثانياً: البعد الاجتماعي : إن الأمن لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه، إذ نجده يرتبط بمدى تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات وضمان مستقبل آمن من الاضطرابات و التقلبات في كميات السلع الغذائية و الاجتماعية و يعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية، لذا فعلى المجتمع أن يكفل حق الغذاء لأفراده، فإذا كانت المجتمعات تعانى من عجز في الغذاء نتيجة وجود فجوة بين المعروض من الغذاء والمطلوب منه، فيؤدى ذلك التأثير على سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم الاجتماعية، و يتجلى ذلك في تدهور الوضع الاجتماعي، و هذا له بالغ الأثر على جهود التنمية بمختلف أنواعها(حوشين،239:2009)

ومن الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة أزمة الغذاء نجد:

– أن ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤذي المزارعين بالخصوص؛ لان عوائدهم الماليه تنخفض بالنسبة للشرائح الاجتماعية الأخرى.

– تفشي البطالة وما ينتج عنها من آفات أخرى، كما هو الحال في النزوح الريفي وبحثاً عن العمل في قطاعات غير زراعية وتدني أعداد العاملين بهذا القطاع الحيوي(ريم، 69:2012)

ثالثاً: البعد الثقافي:إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كلياً، لأنه يتطلب قرارا سياسياً أو أمراً واجباً للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه؛ لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من

هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الدولة المشاركة فيها (بلقاسم، 15:2009)

فلقد كشف علماء الانثربولوجيا و اللاركيولوجيا أشكالاً كثيرة للتأمين الغذائي أوجدها الإنسان منذ القدم كل حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي، فقد عرف الاسكيمو التجمد وسكان الجبال التقديد وسكان التلال التمر، و المهم في هذه القضية أن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل لهذه السلوكيات لكن أثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لايقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في" إطار حق الشعب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء" (FAO,2004p1,2).

رابعاً: البعد الزمني: تستطيع أي دولة تتسم بالأمن الغذائي تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء أكان ذلك في فترة وجيزة أم طويلة، ويتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي بحيث يتأقلم والظروف الاقتصادية للبلد ويتفاوت من حقبة زمنية إلى أخرى وفق المتغيرات الطارئة على حاجات الإنسان الغذائية، وكذلك التطورات المتواصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تساهم في إشباع هذه الحاجات الأساسية والطرق المتبعة لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية بالإضافة إلى الظروف الداخلية إلى البلد والتي تؤثر في مدى تمكن الفرد من حيازة أو اقتناء السلع الغذائية فمثلا على المدى القصير يجب على الدولة توفير للمستهلكين الغذاء المطلوب دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغذاء، سواء تعلق الأمر بتوفير الغذاء على حساب زيادة عبئ ثقيل على ميزانية الدولة وزيادة نفقات الغذاء بنصيب الأسد في النفقات العامة أو الاستدانة من الخارج وخاصة في الظروف الصعبة للبلد(ريم، 68:2012) ويرى بعض الاخصائين أن هناك إمكانية لتحسين الامن الغذائي من خلال إعادة تخصيص الموارد بين السلع الغذائية كالقمح والسلع النقديه ومثلها كالقطن وكلما كانت عدم الرغبة في تحمل المخاطر كبيرة كلما كان هناك توسع في إحلال محاصيل الغذاء محل محاصيل الزراعه .(قناوي ،عزت:6:2002)

المطلب الثاني

الأبعاد الاقتصادية السياسيه

إن للأمن الغذائي أبعاد اقتصاديه وسياسيه يوثر كل بعد بالآخر ، فاذا ما تاتي اي منها فإنه وبصورة تلقائيه يتأثر البعد الاخر ، لكون البعدين متلازمين معاً أي أنهما وجهان لعمله واحدة وهكذا تكون العلاقه بينهم طرديه فالثراء الاقتصادي يودي الى ازدهار سياسي والعكس صحيح ، ومن الناحيه الغذائية فاننا سنتناول كل بعد على حدى وعلى النحو التالي :

أولاً: البعد الاقتصادي: ان للعنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كمياً ونوعياً وفق مايستدعيه الوضع الصحي للإنسان لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من العوالم التي تؤثر على مسار حركة الإنتاجية الزراعية الكمية والكيفية.

إن ارتباط عالم الأرض والزراعة بعلم البيولوجيا وعلم الحيوان والبيطرة وغيرها قضية تستدعي الاعتماد عليهما باعتبارهما علوم تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في نظمها" إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للزراعة والأساليب البيولوجية- كمكافحة الآفات- للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى، مما يؤدي إلى الحصول على نوعية عالية للمنتوج الزراعي، وعليه فإن تلك العمليات المتنوعة تحتاج إلى تمويل كبير يعبر عن احتلال عالم الأرض والزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة، كما جاءت فكرة التكثيف الغذائي الذي يعنى به" تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من

الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما " بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي والمهم في هذه القضية أن تكثيف الإنتاج الفلاحي يدل على" تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال، من عوامل التكثيف الزراعي، أي أنه تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاثة: رأس المال، اليد العاملة، أو المورد البشري وأخيرا الأرض الزراعية بسعتها ونوعية الأرض، فالأمن الغذائي اقتصادياً هو عملية تتداخل فيها عناصر عدة منها الثلاثة الأساسية المذكورة(بلقاسم، 13:2009)

وتمثل الواردات عبئاً ثقيلاً على الدول النامية نتيجة عجزها عن الوفاء بحاجات الطلب المحلي من مصادرها المحلية مما دفعها إلى الاستيراد من الأسواق العالمية(ريم، 68:2012)

فهذه الواردات تمثل ضغطاً شديداً على ميزان مدفوعات الدول النامية، حيث يجعلها موضوع عجز ومستمر لمعظم تلك الدول. كما أن عملية استيراد السلع الغذائية، تمثل سبب رئيس في ارتفاع الأسعار نتيجة تضخم المستورد بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية، ويترتب عليه اضطرار الحكومات في الدول النامية إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية (حوشين، 239:2007)

كذلك يعد الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك أحد الأركان السياسية للأمن الغذائي ومن المفروض أن الدخل اللازم هو ثمرة العمالة وتوظيف أفراد المجتمع وبالتالي فإن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الغذاء الجيد والصحة ومسيرة التنمية الاقتصادية وعليه من خلال تلبية المتطلبات الأساسية من الغذاء يتمكن الأفراد باعتبارهم أحد عوامل الإنتاج المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

وعلى خلاف ذلك فإن تدهور مستوى معيشة أفراد المجتمع ينعكس على وضعهم الصحي مّما يؤدي إلى عدم قدرة الإنسان الصحية في الاندماج في الحياة المهنية بشكل سليم. ومن هنا تأتي أهمية إعطاء مكانة للعنصر البشري وتنميته والمحافظة على سلامته؛ لأنه الركيزة الرئيسة لدفع عجلة التنمية (ريم، 68:2012)

كما يشمل البعد الاقتصادي الجانب الزراعي والذي يبين إلى أي مدى يساهم الإنتاج الزراعي في الناتج الإجمالي للوطن، ويقتضي تحديد السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الدولة وهي المساحات المزروعة والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة واستخدام المكنة الزراعية وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك وإتباع أساليب التكثيف الزراعي وكل هذه العوامل لا تؤثر على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي (مصطفى، وآخرون،203:2007)

ثانيا: البعد السياسي : تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جملة من القرارات الصادرة عنها التي تجسد إرادتها" المسؤولة لتحقيق الهدف– الأمن الغذائي – الذي أصبح المخرج الوحيد– للدول الفقيرة– من الأزمات التي تعاني منها، خاصة النقص الغذائي أو المجاعة، لذا فإن التكامل السببي بين ما تسهم به الدولة يد عاملة ورأس مال للقطاع الزراعي باعتبارهما أبعاداً اقتصادية للحصول على إنتاج كبير وعلى الجودة الغذائية، من جهة ومن جهة أخرى، جملة القرارات والإجراءات" الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة، والتنمية الزراعية على وجه الخصوص(بلقاسم، 14:2009)

إن تدخل الدولة لايكون باحتكار القطاع الزراعي وكل روافده بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط و رعايته بالتخطيط وفتح أسواق داخلية وخارجية لترويج السلع

والتبادل الدولي، وبالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه، من جهة ومن جهة أخرى، إعطاء قيمة للأرض، والعمل فيها والعامل بها، ويتحقق تدخل الدولة العقلاني، المقبول و الملائم للأمن الغذائي " التحولات السياسية الجذرية بتجزير الديمقراطية وفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية المصيرية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها" كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية، والأهم في قضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبنية فكرة الأمن الغذائي" سياسية شعبية فلاحية(بلقاسم، 14:2009)

ويتضمن هذا البعد جوانب سياسية هامة، بحيث توافر الغذاء المطلوب يؤدى إلى الاستقرار السياسي للبلد وبالعكس. إذ يعتبر الغذاء سلاحاً استراتيجياً تستخدمه مجموعة الدول التي تمتلك الموارد الغذائية، حيث تستخدم هذه الأخيرة حاجة الدول النامية أو الفقيرة و التي لا تمتلك الإمكانات لإنتاج السلع الغذائية من أجل الضغط عليها و التأثير على توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها فكيف على الدول التي لا تمتلك سلع غذائية أن تمتلك سيادتها الوطنية. ويظهر ذلك جليا من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية الرئيسة كالقمح والذرة، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها العالمية وكذالك لأسعارها، فهي تستخدم الدول التي تكون بحاجة إلى الغذاء كأداة لتحقيق مصالحها وأغراضها السياسية عبر أنحاء العالم، ولعلّ في هذا المقام تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في (خالفي علي،187:1999)

أولاً:محدودية الدول المنتجة والمصدرة الرئيسة للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب.

ثانياً:طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، وقدرتها على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية.

ثالثاً: تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج وتجارة الغذاء في العالم، بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم.

رابعاً: مسألة الغذاء التي تكتسب طابعاً سياسياً يهدد أمن الدول النامية ومن بينها الدول العربية.

وبعد تناولنا ابعاد الامن الغذائي العربي ، فلا بد من بيان مستويات الامن الغذائي ، حيث إنها تحتلف فيم بينها وهذه المستويات هي (مصطفى، 187:2006)

مستوى الكفاف : وفق للمقرارات الصادرة عن المنظمة العالمية للزراعة و الغذاء (FAO)، فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، والدولة ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية للأفراد لاستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة، فضلاً عن الغذاء . ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الاستهلاكي لمسالة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد حياً(جميلة ،36:2006)

المستويات الوسطى: ويتمثل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف و لايصل إلى المستوى المحتمل و يعبر هذا المستوى عن القدرة التخلص من سوء التغذية والذي يتم لكل أفراد المجتمع (الزهراء عنان،2010).

المستوى المرتقب: يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها، لحد يسمح لشعبها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه، وبكفاءة عالية، فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسالة، أي طاقات الإنتاج من جهة، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى. وعليه يعتمد هذا المستوى المتوقع (الكماليات أن صح القول) من الغذاء على شقي معادلة الأمن الغذائي وهما:

– عرض الغذاء: سواء تتعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.

– طلب الغذاء: فتوفير عرض الغذاء لا يكفى وحده لتحقيق الطلب عليه؛ لأن كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح، زاد المستوى المحتمل من الغذاء، والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالية في عملية الإنتاج، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدى إلى زيادة الأنتاج الوطني، وبالتالي يتطور البلد ويلتحق بالدول المتقدمة(جميله لرقم، 2006).

المبحث الثالث

المنظمة العربية والامن الغذائي

ان للمنظمات بشكل عام دور فعال في اخذ التدابير والاستراتيجيات لتنفيذ الخطط المدروسه في شأن الامن الغذائي ، وحتى بالشؤن الاخرى لكن ما يعنينا في هذا المبحث اننا سنتاول الحديث عن المنظمات العربية والامن الغذائي ودورها في هذا الشأن .وعن المشاريع الانمائيه , للحد من الفقر وسنتاول هذا المبحث في مطلبين اثنين .

- المطلب الاول : دور المنظمه العربية في الأمن الغذائي .
- المطلب الثاني : المشاريع الانمائية للحد من الفقر.

المطلب الاول

دور المنظمة العربية للتنميه الزراعية في الأمن الغذائي العربي

يتبع لمنظمة العربية للتنميه الزراعيه العربية (10) مكاتب اقليمية وفرعية موجوده في كل من (الاردن ،العراق ،سوريا ، اليمن ،مصر ،ليبيا ، المغرب ، الجزائر ، موريتانيا ، فلسطين ،) قامت المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه بلعديد من المشاريع والانشطه الرائدة على مستوى الوطن العربي والدول الاكثر احتياطاً بغيت المساهمه في تحقيق انتاجيه زراعية تسهم في الحد من الفجوه الغذائية، وابعادها التنمويه اذا انخفظة قيمة الفجوه للسلع الغذائيه الرئيسية بعد تراجعها من حوالي (40.6) مليار دولر في عام 2008 الى حوالي (35.3) مليار دولر في عام 2009، بنسبة قدرها (13%) وذلك بسبب تراجع الاسعار بعد الازمه الغذائيه العالميه (2007–2008) وزيادة الانتاج لعدد من المحاصيل الرئسية، وقد ساهمة مجموعة الحبوب بحوالي (58.3%) من قيمة الفجوه للسلع الغذائية الرئيسية، وشل القمح وحدة حوالي (27%) من قيمة الفجوه الكليه للسلع الرئيسية, كما شكل السكر حوالي (8.6%) والزيوت حوالي (12%) واللبان (10.2%) واللحوم(13.7%) وحققت الخضروات فائض بلغ حوالي (1.3) مليار دولر، والاسماك (9.0) مليار دولر عام 2009 ، هذا وتعاني الدول العربية من عجز في توفير احتياجاتها الغذائية، وذلك بلغ متوسط النموالسنوي للسكان خلال العقد الاخير (2.3%) وتضاعف متوسط دخل الفرد حوالي (2540) دولار الى (5159) دولار , ورتفعت قيمة الفجوة الغذائية من حوالي (13.9) مليار دولر عام (2000) الى حوالي (35.3) مليار دولر عام 2009 اي بنسبة زياده قدرها حوالي (10.9%) ، منها حوالي (20.6) مليار دولر للحبوب ونصفها للقمح , وحوالي (**16%**) للحوم وحوالي (16.9) لزيوت وحوالي (11.2%) للسكر وحوالي (10.7%)

للبان . وسوف تنعكس الاثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسيه لهذه الفجوه على خطط وبرامج التنميه ، في الدول العربيه . لتغطية فاتورة هذا العجز من جراء زيادة كمياة الغذاء المطلوب ، وعامل الارتفاع المرجح للاسعار في الفترة المقبلة وهذا يعني استنزاف الموارد الزراعية وارهاق في الدول العربية ذات الدخل المتوسط وتفاقم في عجز الميزان التجاري الزراعي الخارجي ، وتضخماً للمديونيه وبتالي الاضرار بالتنمية . لذا فائنا المنظمه العربية قامت بنجاز العديد من المشاريع .(المقداد،محمد:19)

المطلب الثاني

المشاريع الانمائيه للحد من الفقر

وسنتناول هذا المطلب لمعرفة اهم المشاريع التي اسهمت في تحسين سبل العيش لصغار المزارعين في الدول العربيه ، وذلك من خلال تقديم مواد ذات علاقه بالمستلزمات الإنتاجية وتقديم تسهيلات ومنح وقروض وعلى النحو التالي:

اولاً: مشروع مساعدة صغار المنتجين الزراعيين للمنتجات ذات القيمة التصديريه حيث اسهم ذلك في التعرف على المشاكل الانتاجية والتصنيعية والتسويقية التي تواجه صغار المنتجين الزراعيين في الدول العربية .كما تمثلت مكونات المشروع في إعداد دراسة استقصائية في دول عربية مختاره (الاردن ، الجزائر ، السودان ، سوريا، مصر ،المغرب) لتحديد المشاكل التي يعاني منها المزارعين في ظل انظمام هذه الدول الى منظمة التجارة الدوليه . كما وتقوم المنظمه العربية بهذا المجال باجراءات تطبقية لبعض الانشطة في شكل مشروعات رياديه لمجموعات من المزارعين كمشروع انتاج وتصدير بعض انواع الخظار التصديريه ، وانتاج تصدير النبتات الطبيعيه .

ثانياً: مشروع تدوير المخلفات الزراعية والتصنيع الزراعي لدى صغار المزارعين ويهدف هذا المشروع للتعريف بأهمية الاستفادة من مخلفات المحاصيل ومخلفات التصنيع الغذائي في انتاج الاعلاف والاسمدة العظوية وبدائل الطاقة ، بالاظافه الى رفع قدرات الكوادر الفنية في هذا المجال للتعميم الخبرات على المزارعين بهدف مساعدتهم في تامين مصادر دخل إضافية.

ثالثاً: مشروع النهوض بالامن الغذائي على مستوى الاسرى الريفية العربيه ويهدف المشروع الى زيادة الانتاج الغذائي الزرلعي ودعم الاسة الريفية المنتجة لتحسين وضعها الغذائي بالاضافة الى تنمية وتعزيز القدرات البشريه وزيادة فرص العمل للاسره مما يساعدها على رفع مستوى الدخل .

رابعاً: تنفيذ دورات تدربية اقليمية التي تعزز الامن الغذائي في الوطن العربي ، ودعم الدراسات البحثية ، وتقديم الاستشارات الارشاديه وتوفير الاجهزه المخبرية والمشاريع التي تسهم في تنميه قطاع الانتاج الزراعي في المجال النباتي والاحيواني وتسهيل الزيارات الميدانية وتبادل الخبرات بين المزارعين العرب

خامساً: دعم المشروعات التنفيذيه في الدول العربيه والمصاغة من قبل الدول وبما يخدم مصالحها وخططها التنمويه ، مثل كل من مشروع تطوير المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية والحيوانيه وتتعداد الزراعي ، وتحسين انتاج الاعلاف وتوفير البذور للمحاصيل الغذاء الرئيسية .

سادساً : التعاون مع منظمة الفاو في مواجهة الامراض التي تؤثر على الانتاج الزراعي والاحيواني : والتي توثر بشكل عام على صحة المستهلك بالاظافة الى التعاون مع الصناديق الدولية المعنيه في تمويل الانتاج الغذائي ، والتنميه الزراعية كصندوق الاوبك للتنميه الدوليه والصندوق الدولي للتنمية الدولية ، في مكافحة كل من مرض فلونزا الطيور ومرض حمى الوادي المتصدع عام (2007) على سبيل الميثال لا الحصر .

سابعاً : دعم منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بادارة الاعمال الزراعيه قسم المنظمه العربيه في تطوير اداء موسسات المجتمع المدني المهتمه بالعمل الزراعي كاجمعيات والاتحدات والمهتمه كذلك في الانشطة الانتاجية والخدمية والتسويقية ، والاستهلاكية والاجتماعية وتقوم المنظمة بتقييم أداء هذه المؤسسات بغية تحديث ممارسة العمل الانتاجي والتصنيعي في مجال الغذاء ،والمساهمة في توفير التمويل اللازم لعدد من المشاريع وتقديم النصح والارشاد للكوادر العاملة ،والاسهام في تبادل التجارب والخبرات بين التنظيمات المدنية العربية التي تقوم في مجال إدارة قطاع الاعمال الزراعية .ومن الدير بالذكر بأن منظمات المجتمع المدني المهتمة بإدارة الاعمال الزراعية يزيد عن (472)منظمة ،وذلك ضمن إحصائيات عام (2010).(المقداد محمد: 20)

الفصل الرابع

الدولة القطريه بين التداعيات الغذائية والاثار السياسيه

إن لكل حالة عجز آثار، فالغذاء العربي يعاني من حالة عجز ولهذا العجز أثار سياسية تتأثر بها الدول العربية، وسأتناول في هذا الفصل مبحثين أساسيين وهما: تداعيات العجز العربي والآثار السياسية لحالة عجز الغذاء العربي، ولقد قسمت المبحث الأول إلى مطلبين ففي المطلب الأول سأتحدث فيه عن التداعيات الطبيعية والمطلب الثاني سأتحدث فيه عن التداعيات السياسية.

وسأتناول في المبحث الثاني الآثار السياسية للعجز الغذائي العربي وسأتناول فيه مطلبين وهما: المطلب الأول التدخلات والتهديدات الغربية والمطلب الثاني الاستغلال والاستنزاف.

إن التحدي الذي يواجه الاكتفاء الذاتي يتمثل في عدم تحقيق زيادة قاعدة الموارد الطبيعية وإبقائها في وضع محدود، وللخروج من ضيق الإنتاج الغذائي إلى مضاعفته لا بد من تحسين الظروف المناخية والسياسية العربية التي تؤثر في الإنتاجية أو إمدادات الغذاء العربية وتتطلب ظروف سياسية عربية ملائمة، بحيث تجاوز الحدود السياسية إلى واقع الحاجة العربية، وإن على الدول العربية أن تعي مشكلة قائمة قوامها الغذاء، وتكمن في الحقيقة بواقع الاستيراد وانعكاساته، في غالب الأحيان تكون سلبية على واقع الدولة القطرية العربية؛ لأن الاستيراد يعني أن يظل أمن الدول العربية الغذائي محفوفاً بالمخاطر وفي واحدة منها يذهب باستقرارها السياسي، إن هذه المخاطر وما تحمله من آثار ثقيلة جداً ربما تحتاج إلى عقود لمحو آثارها السلبية وسنتناول هذا الفصل في مبحثين هما.

المبحث الاول : تداعيات حالة العجز الغذائي

المبحث الثاني : الدولة القطريه والآثار السياسيه

المبحث الأول

تداعيات حالة العجز الغذائي

تداعيات العجز الغذائي العربي:للعجز الغذائي العربي تداعيات كثيرة ومتنوعه وعندما نبحث في أسباب ذلك نجد انعدام التكافؤ بين الدول الناميه والدول المتطوره لاسّيما في مجال العلاقات التجاريه والطبيعيه والعلميه المتوافره لدى كليهما وهذه أسباب تشكل عوامل مهمه لحالة عجز الغذاء العربي وللتوضيح نبين أن 47% من الارأضي موجودة في الدول المتقدمه لتغذية 30% من سكان العالم في الوقت التي تحتوي فيه الدول الناميه على 53% من الاراضي الزراعيه لتغاية 70% من دول العالم . (ندوة الثلاثاء الاقتصاديه الثانية والعشرون 4:2009) وسنتناول هذا المبحث في مطلبين اثنين هما :

- المطلب الاول : التداعيات الطبيعيه والماليه .
- المطلب الثاني : التداعيات السياسيه .

المطلب الاول

التداعيات الطبيعيه والماليه

هناك ارتباط وثيق بين المشاكل الطبيعيه والجوانب الماليه حيث إن المال قد يصوب أحيانا بالخلل الذي يحدث في الطبيعة , وقد تودي الطبيعه المزدهرة الى وفرة في المال لذا فالارتباط بينهما قوي وموثر. سلبياً ام ايجابياً وفي هذا التوجه سنتناول هذه التداعيات الطبيعيه والمالية على النحو التالي :-

أولاً:المشاكل الطبيعية: إن تداعيات العجز الغذائي وأسبابه تكمن في عدة مشكلات طبيعية وفي مقدمتها الجفاف ويعرف بأنه: الحالة التي يزيد فيها كمية المياه اللازمة للنتح والتبخر عن المياه الموجودة في التربة "، وهذا يؤدي إلى تحول الأراضي الزراعية إلى رمال متحركة تطمر المزيد من التربة الخصبة وتوسع رقعة الأراضي الصحراوية، ويسود الوطن العربي جو جاف نتيجة احتباس الأمطار واستنفاذ المخزون المائي مع جفاف العيون الضحلة الموسمية في معظم المناطق، وكذلك التربة تأتي كسبب آخر حيث تعتبر مشكلة الأملاح المتراكمة على التربة الزراعية من أكبر المشكلات الطبيعية التي يواجهها الاقتصاد الزراعي، ففي الأراضي المروية وتحت ظروف المناخ الجاف يمكن أن تزداد ملوحة التربة وتتناقص خصوبتها، وكذلك فإن إهمال الفلاح العربي في تصريف المياه الفائضة عن حاجة المزروعات يؤدي إلى تراكم الأملاح بكميات هائلة تفقد الأراضي قابليتها للإنتاج الزراعي، وأما السبب الآخر في تداعيات العجز الغذائي الانجراف والتعرية وهذا يؤدي على تآكل التربة الزراعية من جراء نقل أتربتها إلى أماكن أخرى بفعل العوامل المناخية خاصة الرياح، وقد زاد من شدتها في العصر الحديث إتباع طرق زراعية غير واعية مثل الرعي الجائر وإزالة الغابات على نطاق واسع، مما

كان يؤدي إلى تخفيف أثر الرياح على الأرض، وكل ما سبق يؤدي إلى عجز التربة العربية لأنتاج ما يلزم إنتاجه للأفواه العربية(هيكل،35:1992) **ومن المشاكل** أيضاً الاهتمام بموضوع ترشيد استخدام المياه وشؤون القطاع الزراعي الأكثر تاثير بتزايد ندرة المياه نظراً؛ لأنه يستهلك أكثر من 83% من المتاحة في الوطن العربي . وذلك من الضروري جدا إعادة النظر بشكل جذري باساليب الانتاج التقليديه لتوفير انتاج زراعي وغذائي اكثر كفاءة في التعامل مع الموارد واكثر قدرة على مواكبة توسع الطلب والحد من الارتفاع المتواصل في فواتير الاستيراد . وتحتاج التنميه الزراعيه للتركيز على التوسع الاستثماري العامودي الأفقي ، بما يعزز إنتاجية الهكتار والمساحة الاجمالية للأراضي المزروعة . ولدى الدول العربيه من المصادر والتكنولوجيا والمهارات والمساحات القابله للزراعه ما يؤهلها للقيام بذالك .كما أن هناك مصادر محدودة للمياه يمكن الاستفاده منها في حال استخدامها بكفاءة عاليه ونظراً للطلب المتزايد على المياه العذبه للستخدام المحلي الذي ينتظر أن يتضاعف بحلول 2025، سيكون على المزارعين أن يعتمدوا لري مزروعاتهم اكثر على اكثر على إعادة استخدام المياه المكررة ، كما يمكن استخدام مياه التحليه بكلفه عالة نسبياً كما الحال في دول التعاون الخليجي0 والأمر يحتاج إلى مقارنة متكامله يتعاون بها جميع الأطراف ، وتستهدف تطوير وتنمية المياه والبنى التحتية لها ، والالتزام باعتماد إجرات للحد من الهدر ولترشيد استخدام المياه السطحيه والجوفيه بم يساعد في تعزيز الاستدامه والتجدد ،مع تشجيع استخدام المياه المكرره وتكولوجيا ت ومعدات الري المقننه للمياه ، وتقنيات حصاد المياه .(الاتحاد العام لغرفة وصناعة والزراعة للبلاد العربيه 22:2014

ثانياً: المشاكل المالية: تعاني الدول العربية من نقص بالموارد المالية، فبعض الدول ليس لها عوائد مائية وتعاني من نقص حاد بالمواد الغذائية يصل إلى حد المجاعة كما في الصومال، وبعضها يعاني

بسبب النزاعات الداخلية كاليمن والعراق، وبعضها لديها فائض في الموارد المالية منها دول الخليج بسبب وجود النفط ،لكن تذبذب أسعاره أدى إلى عجز في الموازنة كما في الكويت.

فمنذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي بدأت تظهر ملامح عصر جديد لم تكتمل صورته حتى الآن، إلا إن تأثيراته بدأت تنعكس على الاقتصادات المختلفة، وخاصة مع ازدياد النزعة نحو التكتلات الاقتصادية، والتوجه نحو تحرير التجارة الدولي، وكان لهذه المتغيرات الدولية أثر واضح في الدول العربية من حيث تأثيراتها في مسيرة التنمية الزراعية فيها وفي الأمن الغذائي العربي(الدروبي، 304:2008)

ومن أهم هذه المتغيرات والتي لها آثار مباشرة أو غير مباشرة في الأمن الغذائي العربي هي:

أ -تذبذب العوائد النفطية: للعوائد النفطية دور مهم في تقديم المساعدات الإنمائية للدول العربية، فالعون الإنمائي العربي في معظمه تم تقديمه من قبل الدول النفطية، ويتم تقديمه إما من خلال الحكومات العربية المانحة أو من خلال صناديقها أو المؤسسات الوطنية التابعة لها(التقرير الاقتصادي العربي لعام 2003).

إلا إن هذه المساعدات انخفضت بشكل كبير في التسعينيات عندما انخفضت أسعار النفط، فقد بلغت المساعدات الإنمائية التي قدمتها الدول العربية النفطية خلال الفترة (1970-2002)قرابة (117.5)مليار دولار منها (94) مليار دولار خلال الفترة(1970 -1990) أي أن وسطي المساعدات الإنمائية السنوية قد انخفضت من (4476) مليون دولار سنويًا في الفترة(1970-1990) إلى(1958) مليون دولار في الفترة (1991- 2002)، وقد كان ذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط

والتي بقيت حتى نهاية عام (2002) ، ثم عاد وارتفع في السنوات الأخيرة نتيجة تحديد كمية الإنتاج من النفط وتجنب الإغراق، إلا إن أسعار النفط لا تحكمها العوامل الاقتصادية فقط وإنما العوامل السياسية وعوامل أخرى مختلفة، مما يعني أن أي طفرة في أسعار النفط لن تبقى إلى الأبد، لذلك لا بد من استثمار أية زيادة في الإيرادات النفطية استثمارًا فعالاً في عملية التنمية(الدروبي، 304:2008)

ب –التحولات في النظام العالمي : في بداية التسعينيات ومع تفكك المنظومة الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفييتي ومعظم دول أوروبا الشرقية، حدثت تحولات كبيرة في النظام العالمي .فهذه الدول التي كانت دول مشاركة في تقديم المعونات إلى الدول العربية، أصبحت بحاجة إلى المعونات، الأمر الذي انعكس سلبًا على الدول العربية، فضلاً عن تأثر الإعانات والقروض الواردة إليها من الدول الغربية التي حولت جزءًا من هذه الإعانات والقروض إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقاً (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 51:1996)

ج–أحادية القطب : منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي بدأ العالم يشهد حقبة جديدة لعلاقات دولية أصبحت فيها الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الأوحد في العالم وتحاول صياغته وفق تصوراتها المستقبلية، الأمر الذي كان له انعكاساته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية ومنها الدول العربية .وكمثال على ذلك حالة العراق التي بموجب قرار سياسي أمريكي، تم حصاره اقتصاديًا وبعدها قام الجيش الأمريكي باحتلاله، والذي نتج عنه حالة اختلال الأمن الكارثي الذي انعكس على كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وانعكس سلبًا على حالة الأمن الغذائي للسكان، ومثل هذه الحالة تتكرر في مناطق عديدة في العالم(الدروبي، 2008 :305).

المطلب الثاني

التداعيات السياسية

هناك من السياسات ذات العلاقه التي توثر في الانتاجيه الغذائيه ، وهذه السياسات ذات بعدين الاول يتعلق بالزراعة ذاتها والثاني يتعلق بالمصادر المتعلقه بالزراعة وهذه السياسات هي سياسات زراعيه ، وسياسات مائيه وسنتناولها على النحو التالي:

اولاً: السياسـات الزراعيـة: لا بد من سياسات زراعية لصيانة الأراضي الزراعية والحد من أسباب تداعيات العجز الغذائي السالفة، ففي مجال الحد من الجفاف فعلينا إتباع سياسة إيقاف الزحف الصحراوي وذلك بإبقاء المناطق الزراعية للزراعة والبناء في المناطق الجافة فجّر المياه لها يعني إحياءها وإقامة السدود لحجز مياه السيول واستخدامها في الأوقات المناسبة، وحسن اختيار مواقع الآبار، وتحديد معدلات استخدام المياه تبعا لمخزونها، وإتباع نظم ملائمة لنقل وتوزيع المياه واستخدام طرق الري الحلقي المتطورة مثل الري بالرش أو التنقيط ، وأما لإزالة ملوحة الأرض فيجب إتباع نظام الصرف والذي لم يكن موجوداً في الماضي، وقد نفذت مشاريع الصرف حيث أمكن كمثال عام (1964)تغطية نصف المساحة المزروعة في العراق، ويمكن تغطية أراضي عربية أكثر على هذه الصورة، وكذلك بإتباع طرق أخرى لإزالة الملوحة مثل: التقطير والفرز الغشائي بالكهرباء والانتشار الغشائي والعمل بالشوادر، وأما انجراف التربة وتعريتها وصيانة أراضي المراعي فيمكن إتباع العديد من الإجراءات منها: عمل مصدات للرياح، واستخدام أسلوب الرعي المؤجل وذلك بحضر الرعي في بعض المناطق فترة زمنية كافية، وذلك لإتاحة الفرصة لاسترداد الغطاء النباتي، وبذر بذور زراعية

مختلفة الأنواع من نباتات الأعلاف، وزراعة الأشجار كمصدات للرياح وما إلى ذلك(العنجري،25:1988)

ومن هنا يجب التشجيع على البحث العلمي في مجال الزراعة وتحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرق الإنتاج وأكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد وطبيعة الأراضي، وهو يفتح آفاقاً جديدةً لكشف مصادر غذائية متنوعة للإنسان الذي يسعى لتطوير الإنتاجية الزراعية، عبر أنواع جديدة أو أصناف جديدة للأنواع المعهودة. وتعاني بعض البحوث الزراعية في الوطن العربي من صعوبات كثيرة تحد من قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها مثل: ضعف التمويل وعجز العديد من الجهات عن مواجهة مشاكل التنمية دون الحصول على دعم خارجي إضافة إلى الافتقار إلى أسلوب سليم لإدارة الموارد البشرية والمادية المتاحة(الدروبي، 2008).

ثانياً: السياسات المائية العربية:

وأما ما يتعلق بالسياسات المائية العربية والمراد تحسينها لزيادة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي فلا بد للدول العربية من الاستفادة من المياه العربية المهدورة وجرها للمناطق العربية المعوزة، ومثال ذلك: المياه التي تذهب هدراً في الخليج العربي من نهري دجلة والفرات، فيمكن جرها إلى الصحراء الغربية من العراق وتغذيتها ويمكن امتداد تلك المياه للصحراء الأردنية، وكذلك الفائض من مياه نهر النيل يمكن جرهاً إلى مناطق صحراوية أُخرى لزيادة رقعة الأراضي الزراعية في المناطق المصرية و الأراضي الليبية، والأموال العربية المغادرة للاستثمار. هناك في الخارج فهي قادرة على التمويل والاستثمار في مجال المياه العربية على الأرض العربية والاستفادة من كل قطرة ماء تقع على أية بقعة في الوطن العربي. وبذلك يتم زيادة الإنتاج الغذائي وخاصة مادة القمح إذا تم استثمار المال

العربي على الأرض العربية وتوجيهه نحو الاكتفاء الذاتي ,ومثالنا في ذلك إن السعودية عملت على زراعة مساحات واسعة باستخدام الري بالرشاشات، واستطاعت إنتاج محصول قمح بكميات كبيرة ، ففي عام(1970) كان إنتاجها(1340)ألف طن وفي عام(1983)وصل الإنتاج إلى(741)ألف طن وفي العام(1988) زاد الناتج حتى غطى حاجات السعودية ودول الخليج العربي, وتم تصدير جزءاً منه إلى الصين، كما حققت زراعة الخضار والتمور والثروة الحيوانية نسباً عالية وصلت إلى حد الاكتفاء الذاتي (المنظمة العربية ،322:1997)

إن استثمار المال العربي داخل الوطن العربي في مجال الزراعة يحقق فوائد جمة ,منها ما يقلل الفجوة ما بين الإنتاج المطلوب واستهلاك إلى حد كبير، وقد يؤدي إذا تم استخدامه وفق خطط تنموية سليمة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء للأفواه العربية الجائعة.

وكما هو الحال بنسبه لمورد الأرض، يعاني مورد الماء من العجز في تلبية الحاجات المطلوبة إذا إن الدول العربية تعاني بوجه عام من قصور حاد في موردها المائية المتاحة نظراً لتساقط الأمطار المتذبذب ووقوع اغلب المناطق في الأقاليم الجافة وشبه الجافة، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في نسبة السحب من مخزون المياه بسبب نمو عدد السكان والنسيج الحضري في الدول العربية(ريم، 2007).

فالكمية المتاحة من المياه في الوطن العربي تصل إلى(0.48%)من الكميات المتاحة على المستوى العالمي، ويستخدم منها(71%) في حين تصل نسبة الاستخدام على المستوى العالمي (6.3%) وتبلغ نسبة المياه المستخدمة في الزراعة على مستوى الوطن العربي قرابة(86%) من المياه المتاحة أي أن الزراعة تحتل المرتبة الأولى في استهلاك المياه (الدروبي ،2008).

حيث تقدر المساحة بوساطة الري في الدول العربية حوالي عشرة ملايين هكتار يستخدم في ريها حوالي(162)مليار هكتار، وتقدر بذالك المياه السطحية والجوفية المتجددة سنوياً وغير المستغلة بحوالي(176)مليار نظر لضعف كفاءة الري.

أما المستعملة في الزراعة نحو(169) مليار م سنوياً يستعمل (87%) في الري السطحي التقليدي الذي ينتج عنه الهدر والتبذير في استعمال المياه. كما يقدر أجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية نحو(7.734)مليار م. ويقع نحو (40.0%) منها في إقليم إلى آخر. ويبلغ حجم مياه التغذية الجوفية لهذا المخزون سنويا(42) مليار م. ويقع نحو(40.5%) في إقليم المغرب العربي. ويقدر إجمالي الموارد المائية غير التقليدية والمتمثلة في تحلية مياه البحر والصرف الزراعي المتاحة بنحو(13.4)مليار سنويا في المتوسط منها(5)مليار ناجمة عن إعادة استعمال مياه الصرف الزراعي(ريم،95:2007)

ويتوقع أن يبلغ العجز المائي حوالي(369)مليار م. في عام (2020) أي حوالي ضعف الكميات المستغلة حاليًا في الزراعة، ويمثل العجز المائي للإغراض الزراعية أزمة حقيقية تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي، في ضوء الاحتياجات المتزايدة للتوسع في الزراعة المروية, لتحقيق الأمن الغذائي والنمو السكاني المتسارع وتنشيط الصادرات الزراعية، فإنه من المتوقع أن يرتفع الطلب على المياه لكافة الاستخدامات إلى حوالي(436) مليار م. وان يبلغ حجم الطلب على المياه للإغراض الزراعية حوالي(378)مليار في عام (2030) (المحور العاشر :186).

المبحث الثاني

الدولة القطريه والاثار السياسية

تعاني البلدان العربية من العجز الغذائي المستمر، فتوافر المواد الغذائية الممنوحة من الدول الغربية التي تكلف الدولة القطرية العربية أقل من سعر التكلفة يضعها مستقبلاً تحت رحمة هذه الدول، فتصبح الدولة القطرية العربية ذات تبعية بجميع القرارات التي تصدر من هذه الدول مقابل الغذاء.أن استقلال الدوله مصان ما دامت الدوله تملك الغذاء الوافر ، إذا ما اختلت معادلة الغذاء والسكان اخذت الدوله تبحث عن مصادر غذائية لتلبي حجات السكان ، وهذا يودي إلى كثير من النتائج السلبيه إذا كانت الدوله فقيرة من ناحية الامكانيات الماديه ودولة صغيرة أو متوسطة ولكنها لاتملك أسباب القوة لواجهة الدول القوية .

فإننا سنتناول الآثار السياسية لمشكلة عدم القدرة الإنتاجية الغذائية العربية من الوفاء بحاجات السكان العربي، والتي لا تصل إلى الحد من الوفاء بمتطلبات الشعوب العربية، وسوف نتناول لكل أثر مثال على دولة عربية مختارة، والتي هي محط ذلك الأثر وهذا يؤدي إلى زيادة في تحسين آثار المشكلة الغذائية، ولا يعني بالضرورة تفرد تلك الدول بهذا الأثر، بل تشترك كل أو بعض الدول العربية في سلبيات ذلك الأثر وسنتناول هذا المبحث بمطلبين هما .

- المطلب الاول : التدخلات والتهديداتالغربيه بسبب الغذاء .
- المطلب الثاني : الاستغلال والاستنزاف بسبب الغذاء.

المطلب الأول

التدخلات والتهديدات الغربية بسبب الغذاء

سأتناول في هذا المطلب التدخلات والتهديدات الغربية، فالتدخل السياسي يتضمن(التدخل السياسي المباشر، وزعزعة الاستقرار الداخلي، والمقايضة بالقرارات السياسية، فرض الولاء لدول الأسواق الغذائية، تشجيع الاستثمار الأجنبي) والتهديدات الغربية تتضمن(التلويح بقطع الإمدادات، وضياع الأمن القومي العربي، الانتقاص من قيمة كل قدرة عربية قائمة على توفير الغذاء.

اولاً: التدخلات السياسي وهناك عدة انواع للتدخلات السياسيه وهذه الانواع هي:

أ- **التدخل السياسي المباشر:** إن محط هذا الأثر "القطر السوداني " يأتي هذا التدخل للحؤولة دون استثمار مقومات البلاد لصالح الاكتفاء الغذائي بشكل كبير ،لقد وصف السودان بأنها سلة العرب الغذائية،وذلك لقابلية أراضيه للزراعة وقابليتها للاستصلاح،نظرا لما حباه الله من إمكانيات تبشر بالخير، يستطيع من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يشبع رغبات المستهلكين المحليين من سودانيين ورغبات المستهلكين العرب على المستوى القومي، فالسودان يشتهر بموارده التي هي عماد الزراعة،وكثرة أمطاره وتنوع مناخه،هذا إذا ما أضفنا إنتاج بقية الأرض العربية لإنتاج أرض السودان(عبد الهادي، 77:1972)

فالاكتفاء الذاتي قد حققه السودان في معظم المحاصيل، فعند تسلم ثورة الإنقاذ الوطني الحكم عام (1998) قادة الثورة حملة واسعة في مجال الزراعة، حققت نتائج ايجابية بالنسبة للزراعة السودانية، فالقمح مثلاً حقق اكتفاء ذاتياً، وزاد عن حاجة الأسواق المحلية، وبلغ أنتاجه عام (1992)،

ما يعادل (670) ألف طن بزيادة(250) طن عن أنتاج موسم عام (1991)(صحيفة الرأي، 1992، 6 أيلول).

كما تحقق الاكتفاء الذاتي من مادة الخضار والفواكه والحمضيات وصدرت الفائض، وكانت حصة السعودية من الصادرات السودانية على سبيل المثال(15) مليون دولار خلال (1992) م وكان يومها متوقع زيادة حجم المبيعات إلى (60)مليون دولار ،(يموت،1984).

كما ينتظر أن يصبح السودان مصدراً للسكر، وقد وصف وزير المالية السوداني آنذاك :" إن أداء البرامج الزراعية ناجحة بسبب المواسم المطرية الجيدة، والإدارة الفعالة لعمليات المتابعة اللصيقة والتخطيط الجيد، إزالة المعوقات بشكل فوري "(Sudan News,1992 ،p17-18)

إزاء هذا الوضع المبشر بالخير الوفير الخاص بالاكتفاء الذاتي العربي، تدخلت الدول الغربية بصورة مباشرة في السودان، وذلك من أجل قطع الطريق على السودان من تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي والقومي، وخصوصاً في ظل جو سياسي عربي قائم على التعاون متمثل في مد الأيدي العربية الأخرى، ومن كافة الأقطار العربية إلى التطلع للاستثمار الغذائي في السودان، وخصوصاً أن السودان لديه أراض شاسعة لا زالت بكراً، وكانت مظاهر هذا التدخل تتمحور في الآتي:

(1) **تأجيج ثورة الجنوب**: وقد جاء هذا نتيجة الدعم الغربي المباشر لثوار الجنوب, وذلك لإشغال الحكومة المركزية، حتى تتوجه إلى شأن آخر يتعلق بضرورة الاستقرار في الجنوب خاصة السودان عامة؛لأن هذا يحقق المناخ المناسب للقيام بخطط تنموية زراعية تتماشى مع رغبات المستهلكين كماً

ونوعاً، كما أن الأموال التي يجب أن تصرف على التنمية والقطاع الزراعي، تصرف في وجه آخر يتعلق بالاستعدادات العسكرية، لضمان استقرار الجنوب والحوؤلة دون انفصاله.

(2) **مساندة أثيوبيا في صراعها مع السودان:** حيث قامت الدول الغربية بتشجيع إحياء الأطماع الأثيوبية بالسودان من جديد، والتي نادى بها الإمبراطور الإثيوبي (منليك)(1881–1913) في خطابه الواقع في 10/نيسان (1891) م، والذي بعثه بخطاب على صورة رسالة لكل القوى الأوروبية: (بريطانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا)، ضمنه حق بلاده من الأراضي الواقعة في الجزء الشرقي من السودان بما فيها الخرطوم العاصمة السودانية اليوم(H.G Marcus,1960)، أضف أن الموقع الأثيوبي المتميز بشكل عام أغراء للدول الكبرى فهبت إلى تحريض إثيوبيا ضد السودان، ويترتب على ذلك كله إبقاء السودان في حالة تحسب من التدخل الأثيوبي في أراضيه، ناهيك عن تكرار الاعتداءات الإثيوبية على الأراضي السودانية، مما أبقى المناطق الشرقية من السودان في حالة مزرية من الناحية الزراعية وعدم استثمار مساحات أخرى هناك(الهزايمة، 1996:171)

(3) **التدخل السافر في إقليم دارفور السوداني :** فتنة داخلة أدت في أول سنتين إلى أكثر من (3000) قتيل، ومليون نازح، وآلاف القرى المحروقة، وللغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة دور كبير في التدخل في هذا الإقليم ،لأنه يعكس أحد جوانب حملتها على ما تسميه بالإرهاب، وهذا التدخل يبرز جليا في تصريح (دونالد رامسفيلد) وزير الدفاع الأمريكي والذي قال فيه: إن إستراتيجية أمريكا ستتوجه إلى أفريقيا، لان الوجود الأمريكي بها هامشّي، ولان المنطقة مقبلة على عدم الاستقرار، وضرورة تأمين الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط"(الهزايمة،2005:165)

أضف أن التدخل الأجنبي في السودان يهدف إلى السيطرة على الموارد الطبيعية كالبترول، وهذا الأمر لا جدال حوله، وهذا ما تريده الدول الغربية حتى لا يمتلك السودان السيولة النقدية العائدة من مبيعات البترول التي قد يحقق بها مشاريع إنتاجية غذائية ومن هنا نجد الإحداث التي تجري على ساحته من صناعة الغرب فهي تلاحق على أرضه والنيل من ناسه ,والسؤال المطروح كيف لبلد هذه أوضاعه، والتي تتشعب بين أطماع خارجية وثورات داخلية وعدم استقرار أمني، أن يقوم بإنتاج الغذاء اللازم رغم خصوبة أرضه، وتوافر مياهه!!، وأن ما يقوم به الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة في السودان ما هو إلا لإبقاء العجز الغذائي العربي سواء أ كان محلياً أم قومياً دون مستوى الاكتفاء الذاتي، وليبقى الغرب الذي تعج أسواقه بكل أنواع المنتجات الغذائية المصدر لها، وإخضاع رقاب بقية الشعوب لقراراته الإنتاجية وإبقاء المنطقة العربية في حالة فقر دائم، ومصدر من مصادر المواد الأولية لصناعاته وسوق استهلاكية لمنتجاته.

ب- **زعزعة الاستقرار الداخلي:** إن محط الأثر في الحديث "القطر الأردني " حيث أن التقلبات في أسعار المنتجات الغذائية ففي الوقت الذي تكون فيه الدول مطمئنة لثبات الأسعار، يدفعها هذا الاطمئنان إلى عدم وضع حصة من المال في ميزانيتها السنوية احتياطاً لدعم أسعار السوق الجديدة الخاصة بالمواد الغذائية، وعدم الاطمئنان هذا، والذي يأتي فجأة نتيجة زيادة في الأسعار يعكس سياسة تخبطية غير مستقرة وما على الدول المتأثرة والحالة هذه، إلا فرض زيادة على رغيف الخبز، فمثلاً في الأردن على سبيل المثال، في عهد وزارة عبد الكريم الكباريتي قفز سعر الخبز من (60) فلسا أردنية إلى (210) فلسا واستقر فيما بعد على (190) فلسا وهذا أدى إلى تذمر المستهلكين، وخصوصاً أصحاب الدخول المنخفضة، قاد هذا التذمر إلى مظاهرات أربكت سير العمل الحكومي آنذاك، مما

دعا الحكومة إلى اتخاذ إجراءات دعم فعملت ما يعرف بنظام (الكبونات)لامتصاص فورة غضب المواطنين، أن تقلبات سعر السوق له آثار سلبية على الدول المستوردة لها منها: البحث عن موارد مالية لدعم المواطنين من جهة وموارد أخرى لزيادة قيمة فاتورة الاستيراد من جهة أخرى، بالإضافة إلى فقدان المواطن ثقته بالحكومة، لكونه اعتاد على سعر، ويتضاعف السعر عدة مرات في مادة لها صلة مباشرة لجوانب حياته المعيشية، وهذا يجعل مستوى الدخل من مستوى المعيشة للمواطنين، ويجعلهم في حالة فزع داخلي دائم لخوفهم من زيادات مستقبلية، إن تزايد اعتماد الدول العربية على الاستيراد سوف يعني أن يظل أمنها الغذائي، فضلاً عنأمنها الاقتصادي، ومن ثم استقرارها السياسي معرضاً لأخطاء, جسمية ممكن أن تحدث في أي وقت.

ج- **المقايضة بالقرارات السياسية** : وذلك من خلال فرض سياسة التجويع، ومحط هذا الأثر "منطقة السلطة الفلسطينية " وبالتخصيص "قطاع غزة "، ويتضح هذا بعد الانتخابات الفلسطينية الأخيرة، واختيار الشعب الفلسطيني حماس اختياراً ديمقراطياً وبشهادة كل المراقبين المحليين والدوليين، وقيام حماس بتشكيل حكومة بعد ذلك من أعضائها، فقامت الدول الغربية تتصدرها الولايات المتحدة، بفرض حصار غذائي مغلق على قطاع غزة، فضلاً على الحصار السياسي، فأرادوا خلق تذمر من قبل المواطنين ليشكلون قوة ضغط على حماس لترحل بعيدا عن مسار السياسة، أو خضوع حماس للشروط الغربية مقابل غذاء المواطنين، وفي مقدمتها الاعتراف بإسرائيل، الأمر الذي استدعى قادة حماس، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء إلى الإعلان عن اقتراب كارثة إنسانية سببها نفاذ المواد الغذائية، وارتفاع أسعار ما تبقى منها من أيدي الناس، الأمر الذي يترتب عليه حدوث مجاعة ستصيب الجميع في نهاية الأمر. وهذا كلّه من أجل تغيير حماس مواقفها تجاه إسرائيل، فهذا يعني مقايضة لقمة العيش بكل

مواقف حماس السياسية تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي، فلو اعترفت حماس بإسرائيل يعني لا معنى لبقاء حماس في الوجود على الساحة السياسية، نتيجة فقدان ثقة جماهيرها في هذه المنظمة، وبالتالي سيرحل جماهير حماس قبل أن ترحل المنظمة عن الساحة السياسية.

د– **فرض الولاء لدول الأسواق الغذائية:** ومحدد هذا الأثر كل الدول العربية لكون الأثمان التي تدفعها هذه الدول مقابل الغذاء العربي باهظة جداً ,وتنال من هيبة الدول وتنتقص من سيادتها، وتتمثل هذه الأثمان بما يلي: إضعاف المشروع التعاوني الاقتصادي العربي ويساهم في ضعف المدخرات العربية وترسيخ ثقافة الفساد داخل الحياة الاقتصادية العربية، لقد تغيرت التوجهات الغربية او المتعلقة بالإمدادات الغذائية الغربية للدول العربية من حيث كان التوجه القديم يقوم على أساس كسب بالولاء للمشروع الغربي وخاصة الأمريكي، أما الآن في ظل تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، فان الهدف من الإمدادات الغذائية للدول العربية أصبحت مشروطة بأجندة سياسية واقتصادية لصالح الغرب صاحب السوق الغذائي وفي مقدمته الولايات المتحدة، والدول العربية لا تزال تدفع الثمن المر بسبب علاقات غير متوازنة مع بلدان السوق الغذائي العالمي، ومظاهره إنها صرفت الدول العربية إلى استيراد النموذج الترفيهي في الاستيراد على حساب دعم سبل التنمية، إن عدم الاهتمام من قبل العرب بتعظيم مدخراتهم المحلية، والاستفادة منها في مجال صناعة الغذاء العربي، مما يعني إبقاء الدول العربية تدور في تلك الولايات المتحدة خاصة، وبقية الدول الغربية صاحبة السوق الغذائية عامة، وهذا في حد ذاته يعتبر هيمنة غربية جاءت من الجانب الغذائي، ولا بد من الدول العربية لضمان سبل استيراد الغذاء للوفاء بمتطلبات الشعوب من الولاء التام لتلك الدول(عزيز،51:2001)

هـ- **تشجيع الاستثمار الأجنبي للربح والإغفال عن التنمية:** ومحط هذا الأثر "تونس" تعمل الدول ذات الشأن الغذائي إلى قتل كل الأسباب التي تسهم في توفير الغذاء ليبقى العالم العربي سوقاً استهلاكية، فعندما أصبح توفير الغذاء العربي محلياً معجزة في نظر الكثيرين، عملت دول الأسواق الغذائية إلى تدارك الأمر بتشجيع الاستثمار لتوفير العمل لبعض المواطنين العاطلين عن العمل (تخفيف البطالة)، فالشركات الأجنبية وهي التي تقوم بهذا، فإنه يؤدي دورها إلى أمرين هما: أن هذه الشركات تقضي على الشركات والمصانع الوطنية، وتحصد أرباحاً طائلة من وراء ذلك، مستغلة رخص اليد العاملة العربية، وأما الثاني: يغفل أولئك العاطلين عن العمل دور التنمية الزراعية والأخذ بأسبابها المردود الذي ينتظرهم، فالأجور التي يأخذونها تدفع ليس للشركات التي يعملون بها، بل إلى الدول مالكة للشركات صاحبة الأسواق الغذائية، إن هذا يعني نهاية المطاف الهيمنة على الاقتصاد العربي كما هو السبيل إلى القضاء على ما تبقى من استقلال سياسي للأقطار العربية.

ففي تونس محط الأثر، ازدادت عدد الشركات الغربية، فقد قدرت المشاريع الايطالية وحدها (365) مشروعا قبل عام 2000م ، زيدت إلى (750) مشروعاً، أخرها مشروع الازياء الطازج في قرطاج، ومن المقرر أن يكو لهذا المشروع (40)ألف مركز توزيع في تونس ومن سلبيات ذلك أيضاً، نجد أنه كلما فتح مشروع أجنبي تمكن العشرات من العاطلين عن العمل الالتحاق به, وبالمقابل تغلق عشرات المؤسسات المحلية، وفي نهاية الأمر يكون السوق حكراً على الشركات الغربية، وهذا حال بقية الدول العربية، ونجد الغرب يمتدح الدول العربية التي تقدم الاستثمار الأجنبي في تقاريره الصادرة عن أعلى مؤسساته، وذلك لجعل كل الدول العربية في دائرة الاستهداف، للتخلي عن أية نوايا تفكر بها تجاه تنمية مواردها الزراعية(الصاوي،2003، 49).

وتجعل كذلك من سكان الدول بكل أطيافها الالتحاق إلى مهنة العمالة في المشاريع الغربية والإنصراف كلياً عن العمل في مجال الزراعة، الذي يعد مجال الوفرة الغذائية، إن تم استغلاله وتوفير كل وسائل التنمية الضرورية لإنجاحه(عزيز،49:2001)

ثانياً: التهديدات الغربية:

أ- **التلويح بقطع الإمدادات الغذائية:** إن ذلك التلويح يكون مقابل مواقف سياسية تنسجم مع مواقف الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ومحط هذا الأثر "مصر العربية " حيث بدأت الضغوطات للإجبار مصر لتسير وحدات عسكرية من جيشها، تحت راية التحالف الذي تزعمه الولايات المتحدة لإخراج العراق من الكويت، إبان غزوه في 2 آب (1991) م حيث لمح "جيمس بيكر " وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، إلى مادة القمح التي قد لا تعوض إذا ما نفذت من صوامع الحبوب المصرية، الأمر الذي وضع صانع القرار السياسي في وضع حرج، إذ أخذ يفكر ملياً فيما سيحصل من ذلك، فاختار قراره السياسي القاضي بإرسال وحدات عسكرية لشبه الجزيرة العربية من أجل إخراج القوات العراقية من الكويت مبررا أسباب إرسال هذه القوات، بتنفيذ الشرعية الدولية، وتماشياً مع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وبذلك تحول رغيف الخبز إلى أداة سياسية وإستراتيجية تضغط به الدول الكبرى على الدول المستوردة(سفاوي،2006، 27 ايلول).

ب- ضياع الأمن القومي العربي: إن الأبعاد السياسية والأمنية المترتبة على طلب الغذاء من الأسواق العالمية، وخصوصا من أسواق الدول الكبرى في العالم يؤدي إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي، فرض نتيجة توجهات مختلفة على الدول العربية لصالح الدول الكبرى – سبق ذكرها– المنتجة للغذاء، وكما أسلفنا فإن الدول العربية تفسح مجالاً للدول المنتجة للتدخل في شؤونها الداخلية في

مجال جوانب إنتاج الغذاء منها، كقبول مستشارين لرفع كفاءة الإنتاج الغذائي، أو اقتران اتفاقيات توريد الغذاء لأقطار العربية باتفاقيات أخرى كشروط من شروط التصدير، أو استخدام الغذاء كأداة من أدوات الضغط على الدول المستوردة لأغراض سياسية أخرى، ولما كان لكل دولة من الدول المنتجة للغذاء غايات تختلف عن الدول الأخرى، يعني تشتيت الدول العربية بين هذه الدولة وتلك، فيصبح النظام الإقليمي ممزقاً وهذا يبعث على ضياع أمن هذا النظام على عتبات أسواق دول إنتاج الغذاء، فالدول تسعى إلى سد حاجة الغذاء، وتعطيها الأولوية الأولى في مجال اهتمامها؛ لأنها الحاجة الأساسية تسبق غيرها من الحاجات.

وألا ستسود الفوضى الناشئة عن عمليات النهب والسلب، وهذا يؤدي إلى الذهاب بالاستقرار، وهذا بدوره يجعل الدول المتطلعة للهيمنة، التدخل بحجج إنسانية لإنقاذ شعب الدول الجائعة، أو التدخل بحجة مساعدة الدول لفرض الاستقرار، وكلا الأمرين أسلوب مقنع يحمل في ظاهره الإنقاذ، وفي جوهره الاستعباد، كنا أن تدخل الدول والتي تمتطي حصان التدخل بهذه الحجج ، يعني ضياع الأمن القومي العربي، لأن التدخل صياغة جديدة لواقع سياسي جديد للمنطقة العربية ، من شأنه إعادتها مرة أخرى إلى حظيرة الاستعمار وبيت الطاعة الغربية، وتفعل ما تفعله في الواقع العربي بالطريقة التي يوافق هواها ويحقق مصالحها.

وأخيراً فإن هذه الآثار السابقة في كل الدول العربية ترزح تحت طائلتها، فان نجحت دولة من أحد الآثار السابقة، فان بقية الآثار مجتمعة أو منفردة تحيط بها، ولهذا علينا أن نتنبه نحن العرب حكومات وشعوب إلى هذه الآثار، والنتائج المترتبة عليها، والتي تطول العالم العربي من محيطه إلى خليجه.

ج- الانتقاص من قيمة كل قدرة عربية قائمة على توفير الغذاء: ومحط هذا الأثر السعودية كمثال ، فزراعة القمح في السعودية لم يكن أحد يتصور نجاحها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من زراعة القمح، ناهيك عن تصدير الفائض إلى أسواق عالمية، ومع ذلك استطاعت تحقيق هذا الهدف وارتفاع الإنتاج من بضعة آلاف من الأطنان إلى عدة ملايين، لقد انتقدت السياسيات الغربية ذلك، بدعوى ارتفاع تكلفة الإنتاج بدرجة يمكن الحصول على القمح منها بسهولة وبسعر أقل بكثير مما يصرف الأنظار عن أنتاجه ولكنهم يتجاهلون إن جزءا كبيراً من تكلفة الإنتاج ينفق محلياً ولمزارعين سعوديين وفضلاً عن ذلك ربما الأهم هو أن التجربة السعودية ما هي إلا اختبار للقدرة على توفير احتياجات البلاد عند الحاجة، وهذه تلغي إمكانية استخدام الغذاء للضغط السياسي أو الاقتصادي.(عبد الرحمن،2006).

المطلب الثاني

الاستغلال والاستنزاف بسبب الغذاء

إن الدول صاحبة السوق الغذائي العالمي ، والتي هي صاحبة السطوة والقوة لطالما إنها تمتلك الغذاء في بلادها ، فإنها والحالة هذه تنتهج اساليب وطرق ليست بالسليمه فانها تستفعل الازمات وكذالك تعمل على زعزعة ثقة المواطنين في دولهم وهذا سنتناول في هذا المطلب وذلك من خلال ما تفعله الدولة لاستغلال حاجة الانسان للطعام ، وكذالك ما تفعله من أجل زعزعة الاستقراروذلك على النحو التالي : –

أولاً : استغلال العمل الاغاثي : إن المتاجرة بالعمل الإغاثي تعتبر صورة من صور الاستغلال السياسي، إذ تقوم بعض الدول المنتجة للغذاء أو لنقول الدول الغنية بتقديم بعض الأغذية تحت شعار "المساعدات الإنسانية " فتشحن أغذية غير صالحة للمناطق المنكوبة، فعلى سبيل المثال تؤكد منظمة أطباء بلا حدود أن (60%) من الأدوية والمواد الغذائية التي أرسلت إلى البوسنة والهرسك خلال الحرب لم تكن صالحة، والأخطر أن المتبرعين بها ربحوا (27)مليون دولار، هي نفقات التخلص منها في بلادهم، كما أن رجال الإغاثة يعملون على نقل الأمراض الجنسية، نتيجة تورط هؤلاء بفضائح جنسية وليس يخفي على أحد أن رجالات الإغاثة والعاملين في منظماتها يعملون على تغيير المفاهيم والمعتقدات لأبناء البلاد التي تعتبر مسرح نشاطهم(خليفة،2003:49) وسنشرع بتعريف العمل الاغاثي كما عرفه رجال القانون " بأنه سلوك ادائي يقوم به ويقدمه مجموعة من الاشخاص او الجهات بهدف التواصل مع الاشحاص المنكوبين لتوافر كل ما يلزم ويسد حجاتهم نتيجه ما لحق بهم من أضرار أثر تعرضم للكوارث والنكبات والضروف القاسية من زلازل ومجاعات وحروب وغير ذلك .(الوقف دورة

في تمويل عمل الاغاثه الانسانيه ،6:2004) وأن من أهم المصادر في تمويل عمل الاغاثه المصادر الدوليه ولاشك أن هذه المصادر تقع تحت تاثير المتغيرات السياسيه والدوليه ،كما تقع تحت نفوذ الدول العظمى والدول الصناعيه الكبرى والتي تعتبر من المساهمين الرئسين في تمويل الصناديق الدوليه ، وهو مايشير الى السلبيات الكبيره التي ينطوي عليها اللجوء الى هذه المصادر ويجعل القائمين على هذا العمل الاغاثي لايعولون عليه كثير ، فالمصدر المتاح اليوم قد لايكون متاح في الغد لتغير المواقف السياسيه ، بالإضافه للصعوبات وطول الإجراءات وتعقيدها للحصول على المنح من الصناديق المانحه . (حيدر ،بكار : 23) .

أما عن معوقّات العمل الغذائي يواجه هذا العمل الكثير من المعوقات والصعوبات تحد من فاعليته وتتطلب المزيد من الموارد المالية والكوادر البشرية اللازمة لتجاوزها، أو للتخفيف من حدتها ، ومن أبرز تلك المعوقات :

– تعدد الهيئات والجمعيات العاملة في ميدان العمل الاغاثي ، وعدم توحيد جهودها وشيوع التفرقة نتيجة أنشطة المستعمرين والمنصرين أو نتيجة التعصب القبلي والمذهبي (بكر ، السيد عبد المجيد : 67 : 96 : 97) .

– قلّة عدد العاملين المدربين في الميدان الإغاثي وكذلك الندرة الملحوظة في متطوعي الاغاثة فتقع المؤسسة الخيرية الاسلامية في اشكالية محرجة فهي لديها معونات عينية ومالية كبيرة فضلاً عن المعدات والادوات اللازمة للعمليات، ولكنها تعاني عجزاً في العتاد البشري الفني مما يجعلها تستعين بالمؤسسات المضادة وهو الأمر المصحوب بتبعات غير محمودة هي بغنى عنها بالاساس .

– عدم وجود خطة مسبقة لمواجهة الكارثة نظراً لعنصر المفاجأة الذي تتسم به الكارثة ومن ثم فقد تواجه المؤسسة الاغاثية أموراً فجائية غير مرتب بمواجهتها مسبقاً تنعكس على تحركها في عملية الغوث في السلب والعرقلة .

– الافتقار للدعم المادي اللازم لتغطية المشاريع والأعمال الاغاثية ففي أحيان كثيرة تتصف المساعدات والمعونات التي تقدمها الدول المتفاعلة مع الكارثة بالظئالة ، وذلك قياس مع حجم وهول الكارثة مما يؤثر على عمل الاغاثة وضعف التحرك الاغاثي للمؤسسات الخيرية .

– التدمير يصيب المستشفيات والمرافق الصحية مما يؤثر على عمليات الاغاثة داخل المناطق المنكوبة وعدم كفاية الغرف الصحية لمصاحبة فرق الانقاذ الاغاثي (www.islamselect.net) .

ثانياً: استنزاف الموارد من العملات الأجنبية: ومحط هذا الأثر كل البلاد العربية التي تعتمد استهلاكها الغذائي على أسواق الغذاء الغربية ، ويتم ذلك عن طريق زيادة معدلات الأسعار للمواد الغذائية، فالدول الغربية تنتهز أوقات الأزمات الغذائية فتفرض على الدول شروط جديدة عليها التعامل من خلالها للحصول على لقمة العيش لمواطنيها وهذا يتضح من خلال عمل الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي باستغلال الولايات المتحدة أزمة الغذاء الذي مر بها الاتحاد السوفيتي في فترة السبعينيات من القرن الماضي وهذا الاستغلال قد يتكرر، لكونه يصب في صالح الدول المصدرة للمواد الغذائية، فقد اشترطت الولايات المتحدة أسعاراً مرتفعة، على أن تدفع الأثمان بالذهب، وذلك لكشف غطاء عملة الاتحاد السوفيتي(علي، الهزايمة،2005:53) وان تأمين الغذاء لدوله ما او لعددمن الدول ضمن مجموعة سياسيه معينه لا يعتمد فقط على المقاومات الطبيعيه من مناخ وتربة وعماله وغيرها ،ولكن يعتمد أيضاً على القوة والوزن السياسي للامم ،كما يحتاج إلى النفوذ ومدى تاثير السياسين

عليها.وقد كشفت الدراسات ان العديد من الدول التي عانت من المجاعة والجفاف خاصة في أفريقيا كان في هذا الوقت كميات كبيره وهائله متاحه من المواد الغذائية على المستوى العالمي ولم تستغل لأنقاذ هذه المناطق . ومن هنا نفسر استخدام صفقات القمح في الضغط السياسي الدولي وخاصة من طرف الولايات المتحده الامريكية باعتبارها المورد الرئيسي لسوق الحبوب العالميه حيث تعمد احيانا الى تاخير شحن كميات من القمح للرد على بعض سياسات الدول والاضرار بها مثلما فعلت مع بنغلادش والاتحاد السوفيتي .أما حالياً فنجد هذه الصورة تتمثل في رفض الولايات المتحده الامريكيه تقديم المنح الاضافيه لمصر وربط هذه المنح بقضايا داخليه الأمر الذي يعني محاولة التدخل في الشؤون الداخليه للبلاد ، بجانب ذلك تتعرض الدول العربيه الى ضغوط سياسيه من قبل الدول الكبرى أدت إلى فرض حصار اقتصادي على هذه الدولكما حدث مع (ليبيا ، العراق ، السودان) في التسعينات الامر الذي ادى الى نقص في الغذاء ، كما ان الارتباطات والاتفاقيات الدوليه توثر بوضوح على الامن الغذائي حيث أن الاعتماد على الموارد الذاتية في تنمية القطاع الزراعي هو المصدر الأساسي للنمو وتوفر الامن الغذائي ، كما ان مشكلة الامن الغذائي ترتبط بتحرير القطاع الزراعي الذي يختلف تماما عن مفهوم التحرير الاقتصادي ، حيث إن تطبيق التحرير الاقتصادي على كل القطاعات بنمطيه واحده يختلف عنه في القطاع الزراعي ، وذلك لمُراعات وجود استمرار الدعم السلعي والسعري للسلع ذات المزايا المناسبه.(فايد، يوسف 70:1999).

وإما ما يعنينا ها هنا البعد السياسي الخاص بالدول العربية لهذا الأثر ويتمثل بما يلي:

اولاً: إظهار الدول العربية بصورة ضعيفه فيما إذا تم انتهاز مثل هذه الأزمات أمام مواطنيها، وهذا يزعزع الثقة بالقيادات السياسية.

ثانيا:إشعار المواطن العربي أنه خدع من قبل قيادته جراء صدمة بعدم قدرة القيادة على توفير لقمة العيش، وهذا سبب آخر من أسباب زعزعة الثقة بالقيادات السياسية.

ثالثاً: إظهار الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة على أنها سخية وكريمة، وهذا له تأثير في الرأي العام العربي تجاه الولايات المتحدة، فتكسب بعداً سياسياً ايجابياً يصب في صالحها قوامه تغير نظرة الجماهير العربية ذات النظرة العدائية للولايات المتحدة، واستبدالها بنظرة صديق وحليف للدول العربية، على اعتبارها منقذ للجماهير العربية من فتك شرور المجاعة.

الفصل الخامس

الخاتمة :

لقد توصل الباحث في نهاية هذه الدراسة إلى التؤكد من صحة الفرضية التي مفادها أن الغذاء العربي يحقق الأمن الغذائي للدولة القطرية العربية، ولايحول بينها وبين التبعية لأسواق الغذاء العالمية وهذا لا يجنبها الآثار السياسية السلبية التي تترتب على شح الغذاء ووفرته. ولقد توصلنا إلى عدد من الاستنتاجات قابلها عدد من التوصيات وسنبين ذلك على النحو التالي وكان اهم الاستنتاجات :

اولاً:إن الوطن العربي سوق استهلاكي من الناحية الغذائية حيث تصرف من خلالها كل منتجات الغرب الغذائية فهو بذلك سوق استهلاكي لا سوق إنتاجي.

ثانياً:إن المنتج الغذائي العربي يميل إلى السلبية عام بعد عام وذلك بسبب التخطيط العشوائي للبناء الذي التهم مساحات واسعة ولا يزال من الأراضي الزراعية وبسبب التصحر والجفاف الذي بسط فراشه على مساحات زراعيه أخرى في الوطن العربي مما أدى إلى انصراف الناس عن مهنه الزراعة على اعتبارها مهنه غير مربحه والأسباب شتىّ

ثالثاً:أن المنتجات الغذائية العربية عند إنتاج فائض عن الحاجة لا تجد أسواقنا للتصريف حتى في أرجاء الوطن العربي ناهيك عن إغلاق الأسواق العالمية أمامها وأضف إلى عدم وجود حماية للمنتجات الغذائية تلك حيث يقبل البعض على الاستيراد رغم توفر المنتج المطلوب، مما يقتل حماس الفلاح العربي في مهده.

رابعاً: أن المستهلك العربي وخصوصاً من هم ذوي الدخل المرتفع لا يقبلون على شراء الإنتاج الغذائي العربي المطروح بالأسواق، حيث يقبلون على شراء السلع الغذائية الأجنبية المطروحة بالأسواق وهذا يزيد الطين بلّة فبالإضافة إلى زيادة الاستيراد من الخارج وما يتبعه من تصريف عمله صعبة يقتل المنتج العربي الغذائي ويجعل الفلاح ينصرف إلى مهنه أخرى بدل من مهنه الزراعة، وهذا يودي بدوره إلى قلة الإنتاج المحلي وزيادة الاستيراد الخارجي والدخول في عبودية المنتجات الغذائية للغرب المنتج.

خامساً:إن الأرضي الزراعية للوطن العربي بطبيعتها تعتبر عاملاً محفزاً لتحقيق إنتاج غذائي أكبر فيما لو أعطيت الاهتمام اللازم من قبل الحكومات العربية وخاصة في النواحي التالية:

أ– التخطيط المنضبط للبناء حيث ينتشر البناء اليوم في أكثر الأماكن الصالحة للزراعة.

ب– القضاء على ظاهرة امتلاك الأراضي زراعيه بمساحات شاسعة من قبل البعض ولا يقيمون على استغلالها بل تبقى مناطق بور.

ج – إدخال الوسائل الحديثة في الزراعة من دعم متواصل للفلاح من حيث القروض والإقبال الحكومي على شراء منتجاته وتسويقها.

سادساً:إن الوطن العربي بمجمله وطن مستعمر غذائي لكون الدول الغربية تتحكم بقراراته السياسية من خلال بوابه لقمه العيش لسكانه ولتجاوز حالات عدم الاكتفاء الذاتي الغذائي وعدم إعطاء الدول المنتجة الورقة الرابحة في التحكم في القرار السياسي العربي والتي عنوانها الغذاء والإبعاد السياسية.

فإننا نرى أن أهم التوصيات كالتالي:-

التوصيات :-

1- إغلاق الأسواق الغذائية العربية بوجه المنتجات الغذائية الأجنبية عند توفره حتى الحد الأدنى لإشباع راغبات المستهلك العربي وتفضيل الإنتاج الغذائي العربي على غيره من المنتجات الغذائية وتسهيل عمليه نقل الغذاء العربي وتسويق لذلك المنتج الغذائي.

2- اللجوء إلى التخطيط المدروس وعدم إعطاء رخص بناء على أية قطعه زراعيه أو قابله للإصلاح.

3- إعادة توزيع الملكية الزراعية ومصادرة جميع الأراضي الزراعية غير المستغلة وكذلك أملاك الغائبين والأراضي الحكومية التي لم يتم استعمالها وتوزيعها من جديد على صغار المزارعين مع التعويض على أصحاب تلك الملكيات التي تم انتزاعها من أصحابها الذين لم يستغلوها من قبل.

4- تشجيع قيام التعاون الزراعي وتقديم مختلف أنواع التسهيلات والقروض بأسعار مخفضه والعناية بالمنتجات الزراعية وتسويقها مع حماية أسعارها دون التعرض لاستغلال الوسطاء.

5- الاستحواذ إلى التكنولوجيا باعتبارها الأداء الفعالة لتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة مع تنميه الموارد البشرية القائمة بعمليه التنمية الزراعية والمناخ الاقتصادي المحفز للتنمية الزراعية.

6- إذا كانت القطرية السياسة قد نسجت خيوطها على هذه الأمة واستكملت حلقتها فعلى أصحاب القرار السياسي إن يتجاوز القطرية السياسية إلى التعاون العربي في مجال الغذاء والماء والبترول والاستفادة من التجارب الأوروبية في المجالات كافه.

7- تنشيط التجارة البينية العربية فهي تعتبر في أخفض مستوياتها بين بعضها بنسبة تصل إلى (8%) في حين تعتبر في أعلى مستوياتها بين الوطن العربي والعالم الخارجي بنسبه(92%).

8- التوجه في جزء من الاستثمار إلى تصنيع الآلات الحديثة والمعدات التي تخدم النشاط الزراعي، لأنها تعد من أهم الفعاليات التي تسارع في التنمية الزراعية وتزيد من ربحيتها وتزيد من ضخ الاستثمارات إليها وهذا ما تفعله الدول المتقدمة.

9- قيام المجتمع المدني بحملات توعيه تهدف إلى الإقبال على المنتج العربي والعزوف عن المنتج الأجنبي إلا في حاله الضرورة كأن لم يتوافر المنتج العربي؛ لأن الإقبال على المنتج الأجنبي في حالة توافر المنتج العربي يعني إمداد الاقتصاد الغربي بالسيولة النقدية وهذا يودي إلى استنزاف العمولة الصعبة العربية ويثري الفلاح الغربي وبالمقابل إضعاف الفلاح العربي وربما يضطر عندها إلى تخليه عن الزراعة وأخيراً إن ظاهرة العجز في الإنتاج العربي لا تبشر بالخير في السنوات القادمة وذلك لعدة أسباب منها زيادة الطلب على المنتجات الغذائية نتيجة تدني نسبه إنتاجها ومحدودية قاعدة الموارد الطبيعية وما تتعرض إليه من تآكل وعدم الأخذ بأي برامج تنموية زراعيه للوفاء بمتطلبات الجيل الحاضر فهذا يعني أن الأجيال القادمة تنتظرها ربما مجاعات بسبب تقلص الأراضي الزراعية والجفاف والتصحر والتخطيط العشوائي للبناء وهذا يعني دفن الأجيال قبل ولادتها.

المراجع :-

- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية،(2014)، **نحو مقارنة للأمن الغذائي العربي.**

- البكدش، فاروق علي (1994)، **الموارد الزراعية العربية .**

- تواتي، فاطمة(2014)**العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العملية لحلها،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،** الملتقى الدولي التاسع، جامعة حسيبة بالشلف، الجزائر.

- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2013_القاهره:الامانه الامانه.

- جمعة، يوسف، وآخرون(1987) **مشكلات الوطن العربي المعاصر** ،عمان : د. ن

- اليونسف،(2013) .

- خالفي، علي(1999)، " **الزراعة والغذاء في الوطن العربي** " دكتوراه دولة، كلية العلوم ألاقتصاديه، جامعة الجزائر .

- الشريف، هندي محمد،(1991)، **شيوخ النفط**، عمان: مطابع الشعب .

- شواقفة، و الهزايمة،(1991)، **دراسات في جغرافية الوطن العربي**، دار عمان ، عمان، الأردن

- أبو شوشة، يوسف،(1983)، **مشكلات الوطن العربي** –عمان : د. ن

- الطرابلسي، عبد القادر،(1998)، **مشكلة الغذاء في الوطن العربي(الواقع والآفاق)**، ط1، بيروت .

- عبد السلام، محمد(1998) **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، فيفري.

- عبد السلام محمد(1990)، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عمان، سلسلة عالم المعرفة (230)، الكويت :المجلس الوطني للثقافة .

- علي و الهزيمة(2005)، **المدخل إلى فن المفاوضات**، عمان: دار الحامد.

- عبد الهادي راضي وآخرون(1972)، **الوطن العربي في أفريقيا**، عمان، وزارة التربية والتعليم الأردنية .

- القاسم، صبحي،(1993)، **الأمن الغذائي العربي: حاضر ومستقبل**، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان.

- اللوزي، سالم وآخرون، (2009)، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- مصطفى وآخرون،(2007) ، "**اقتصاديات الموارد البيئية**، الدار الجامعية،القاهرة.

- منصور، احمد، (1998)، **الاختراق الإسرائيلي للعالم العربي**، بيروت مؤسسة الريان.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2013)، **أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية**، القاهرة.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2013)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،(2010) ، **تأثير المناخ والتقلبات المناخية،** الخرطوم، السودان

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،(1997)، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، الخرطوم، المنظمة العربية .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،(1995) ، **الأمن الغذائي ودور الاستثمار العربي المشترك في تحسين أوضاعه،** السودان، الخرطوم.

- دلاشة، أحمد ،(1983)، **مشكلات الوطن العربي،** عمان :د.ن،

- يموت، عبد الهادي،(1984)، **مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية،** ط1، معهد الإنماء العربي.

- الهزيمة محمد،(2005)، **قضايا دولية** ، عمان: دار الحامد .

- هيكل، عبد العزيز،(1992)، **التصنيع والزراعة في البلاد العربية،** بيروت: معهد الإنماء العربي .

- بكر، سيد عبد المجيد، الاقليات المسلمة في أفريقيا، هيئة الاغاثة الاسلامية : 67 : 96 : 97 .

- حيدر ، محمد بكار ، تمويل العمل الخيري العربي المعاصر ومؤسساته : 23 .

- يوسف عبد المجيد ،فايد، الموارد الاقتصاديه ، دار النهضه العربيه ، القاهر، 1999.

الدوريات :

- بريزات، رايق،(2008)، مشروع الشرق الأوسط في السياحة الخارجية الأمريكية، **رسالة ماجستير (غير منشورة)**،عمان : جامعة الشرق الأوسط

- بلقاسم، سلطانية،(2009) **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وإبعاده**، بحث منشور كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

- بيبرس، سامية،(2007) **الأمن القومي العربي** ،مجلة شؤون عربية ، العدد (132)

- جميلة، لرقم(2006)**الأمن الغذائي في الدول العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر.

- الحسن، عبد الباسط،(1970)، **التنمية الاجتماعية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

- حداد، نصري،(2008)، **الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي**، مجلة الاستثمار الزراعي.

- حوشين، كمال(2007)، "إشكاليات عقار الفلاحين وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر " **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم ألاقتصاديه، جامعة الجزائر.

- خليفة، عبد الباقي،(2003) **الدول النامية**، مجلة المجتمع (الكويتية)، العدد 1564 .

- دويري، محمود،(2008)، **التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانية التقليل من أثاره،** مجلة الاستثمار الزراعي.

- الدروبي، رانية،(2008)، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 24– العدد الأول.

- ريم، قصوري(2012)، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة(حالة الجزائر)، **رسالة ماجستير غير منشورة،** جامعة ناجي مختار الجزائر.

- الزهراء، عنان،(2010) " **التكامل العربي الزراعي كاستراتجيه فعالية الأمن الغذائي** " ملتقى حول الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي , جامعة عنابه , 22– 23 نوفمبر.

- السعدي، عباس فاضل (1992)، الفجوة الغذائية وتبيانها المكاني في الوطن العربي، مجلة آفاق عربية 92(17)4.

- سفير السودان بالجزائر (2010)، **نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي، يوم برلماني حول الأمن الغذائي،** منشورات المجلس الشعبي الوطني.

- شايب، وبارك(2014)، **الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا،** مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65.

- الشوك، رباب(2011) "التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي" **رسالة ماجستير غير منشورة،** جامعة الشرق الأوسط ، عمان، الأردن.

- الصاوي، عبد الحافظ،(2003)، **البنك الدولي يدعو إلى المزيد من الانفتاح في التجارة والاستثمار**، مجلة المجتمع (الكويتية)، العدد 1561.

- الصاوي، عبد الحافظ،(2003)، **هدف المعونة فرض الولاء للمخطط الأمريكي**، مجلة المجتمع (الكويتية)، العدد (1559)

- عبد الحفيظ، كينة(2013)، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

- عبد الرحمن، شعبان(2006)، **العمل الأغاثي والسياسة**، ورقة عمل مقدمة لورشة" الإعلام والمنظمات الدولية المنعقدة في بيروت للفترة الواقعة من 9-11 كانون الأول.

- علي، السيد(2003)، **العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي**، مجلة المستقبل العربي3(25).

- للتدليل على العلاقات غير متوازنة ، وأخذنا اكبر دولة عربية مثل مصر نجد أن إجمالي الصادرات المصرية بين الأعوام (1995-1999)بلغت (7173) مليون دولار ، وأما إيرادات فكانت (25960) مليون دولار ، حيث سجل المتوسط السنوي (1434.6) بالنسبة للصادرات وأما الواردات فسجل (5192) للمزيد انظر عبد الحافظ عزيز، عجز على عجز ، مجلة المجتمع ، العدد (1456) ،2001

- يقدر أنفاق الخليجيون (على سبيل المثال ما مقداره (27) مليار دولار خلال عام 2000م، بسبب السفر إلى الخارج والتسوق من الأسواق العالمية ، وفي مقدمتها الدول الغربية، حيث سجلت ما نسبته (54%) لتلك الدول، وهذا بحد ذاته يكفي لإنجاح أية حطة تنموية غذائية فأدتها أعم وأفضل من

استيراد النموذج الترفيهي – للمزيد انظر عبد الحافظ عزيز ، الخليجيون والإنفاق ، مجلة المجتمع ، العدد (1448)،2001

– العنجري، محمد(1988)، **العالم العربي والتقنية**، مجلة الفصل (الرياض) العدد (58).

– العيساوي، عبد الكريم (2010)، **الأمن الغذائي العربي المشترك في ظل ألازمة الاقتصادية والغذائية العالمية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الخامسة، العدد 16.

– المركز الوطني للمعلومات، (2005)، **الأمن الغذائي**، الجمهورية اليمنية.

– المعهد العربي للتخطيط،(2004) ، **الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا**، الكويت .

– المعهد الدولي لبحوث سياسية، (2013)، الغذاء مؤشر الجوع.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ، (2004).

– النجفي، سالم،(1998)، **الأمن الغذائي العربي المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل، رؤية اقتصادية القرن الحادي والعشرين**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد(88) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.

– الهزيمة، محمد،(1996) ، **الايدولوجيا**، رسالة دكتوراه (غير منشورة) تونس :الجامعة التونسية.

– الوقف ودوره في تمويل عمل الاغاثة الانسانية ، ورقة بحثية جامعة آل البيت 2014 بعنوان الاغاثة الانسانية بين الاسلام والقانون الدولي ، واقع وتطلعات : 6 .

- الباحثان ، المقداد محمد، ابوذويب عاهد، اثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكوميه في الامن الغذائي العربي ، مجلة الجامعة الاردنيه ، عمان ، الاردن .

الصحف :

- وكالات الأنباء عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمات عربيه وإقليميه(2014).

- صحيفة الرأي الأردنية(1992)، الصادرة بتاريخ 16 أيلول.

- سفاوي، عبد الله(2006)، **عكس الريح**، جريدة العربي(جريدة الحزب العربي الناصري) الصادرة في 27 أيلول

المراجع الاجنبية :

1- Bruno Parmentier, Nourrir L'humanité , " Les grands problémes de l'agriculture mondiale au 21 eme siécle ",la découverte, paris, 2007, p 38.

2- H.G.marcus"A history of the negotiation concerning the border between Ethiopia and british Africa "Bosten university paper on Africa ,vol.(2),(1960)p,240.

3- sudan news agency , reviewof achievement and expectation ,weekly review kjuly ,1992,p17-18

الشبكة العنكبوتية:

- www.amf.org.ae/ar/jointreb

محمد، المصطفى(2007) ازمة الامن الغذائي، الجزيرة متوفر على الرابط:

-WWW.Elgazeera.net/NR/exeres

www. Slamselect.net

Abstract

The Political Dimension of the Arab Security and Its Impact on the Arab Nation-States (2000-2015)

Student:mohmmad magbl olimat

Observer: mohmmad AWAD AL-HAZAIMEH

This Study Aimed To Clarify The Political Dimension Of Arab Food Secunity.And the Resections On The Arab Regions This Thesis Had A Major Hypothesis That : The Arab Food Aclmies The Arab Food Securiy On Arab Region, And Prevent The Dependenay To The Foreign Markets, And This Protect Arab Region From The Negatire Political Impacts Arising Due The Scaraity Of Food And Hs Shortage, The Researcher Used Descnptive Analytical Approach Because The Food Phenomenon Requires Adescription When It Is Studied , And To Examine The Relatire Weight Of Food Factor And Its Role to Prevent The Debendaney on The Foreign Markets The researcher Also Used The Statistical Opproach Because The Study need To Statistical Operations , And He Used The Political Economy Approach, Because There Is No Polities Without considered of the Ecoumy And The Food Produets Important Eleunant In Economy.

The researcher Made Sure Of The Validity Of The Hypo Thesis,Andhe Made Anmbers Of Conclusions Theroung The Study That: Arabworld Is Consumer Mardeet, Arab Production Does Not Satisfy Needs Of Arab World, Arab Agrieulture Development Efforts Ane Unable To Develop The Agrleulture Andrising It To Required Ambitions, Arab Food Problem Is Aremardeable Sign To The Failure Arab Economies And Policies, Under This Food Dependency The Door Of Arab World Is Widely Opened To All Those Ravening Who Hone Desire For Enter And Mess Up With Arab Potential, And Shade Its National Security

About Conclusions Led To Several Recommendation Included: Studied Planning Of Any Decision For The Arab World , Promoting The Agricultural Scientific Research To Increase The Arab Food Productivity , Providing Aprotection To Arab Product By Reducing . The Tax Rate, Promoting Of Agriculture Cooperation, Providing All Facilities Sushi As Loans And Compensatory Damages, And Close The Door Over The Foreign Competitive Products .